الأمم المتحدة S/PV.8270



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٧٠

الثلاثاء، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشابوتوفيتش	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد بلوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

1816231 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد بافلو كليمكن وزير خارجية أوكرانيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم المشاركة في هذه الجلسة: وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري ديكارلو؛ ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، السفير ارطغرل أباكان؛ ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر.

ينضم السفير أباكان إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من مدينة مينسك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): إن النزاع في شرق أوكرانيا هو الآن في عامه الخامس. وقد لم يعد يتصدر العناوين الرئيسية لوسائط الإعلام الدولية، ولكنه ليست بخاملٍ أو مجمّدٍ. إنه نشط جدا ويستدعي انتباهنا لا سيما للتخفيف من الخسائر البشرية.

والتعهدات المتكررة باحترام وقف إطلاق النار لم تضع حدا للقتال، فهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. ولئن كان هناك انخفاض عام في العنف والإصابات منذ عام ٢٠١٥، فإن القتل والدمار والمعاناة الهائلة لا زالت مستمرة. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن حصيلة النزاع من القتلى المدنيين تبلغ أكثر من ٢ ٧٠٠ شخص، مع ما يصل إلى ٩ ٠٠٠ جريح. ويقدر أن ١,٦ مليون شخص ما زالوا مشردين داخليا – وهو أكبر عدد من السكان المشردين في أوروبا، ومن بين العشرة الأكبر في العالم.

وجلسة المجلس اليوم هي الأولى بشأن الحالة في أوكرانيا منذ ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ (انظر S/PV.7876)، عندما هدد موجة من تصاعد العنف بخروجه عن نطاق السيطرة. وفي الفترة الفاصلة، استمرت المحادثات الدبلوماسية – بصيغة نورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي ومن خلال العمليات الثنائية. وعلى الرغم من هذه الجهود الجديرة بالثناء، فإن الحالة الأمنية على أرض الواقع لا تزال غير مستقرة، مع استمرار استخدام الأسلحة المحظورة بموجب اتفاقات مينسك. إن الهدوء النسبي الذي ساد في الأسابيع الأولى من ٢٠١٨ أعقبه في نيسان/أبريل وأيار/مايو زيادة حادة في عدد الضحايا.

تشعر الأمم المتحدة بقلق بالغ إزاء التدهور الأخير للحالة على خط التماس، بما في ذلك في المنطقة المحيطة بمحطة تنقية دونيتسك. إننا نضم صوتنا إلى النداءين اللذين وجههما كل من السيد ارطغرل أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في ١٨ أيار/مايو والممثل الخاص للرئيس الحالي في أوكرانيا، السفير مارتن ساجديك، في ٢٢ أيار/مايو من أجل الوقف الفوري للقتال. إن العنف يعرض حياة المدنيين للخطر ويتسبب في تدمير الهياكل

الأساسية، التي يعتمد عليها الناس لتلبية احتياجاتهم الأساسية على جانبي خط التماس. وفي ضوء التقارير الأخيرة عن زيادة التأهب العسكري على طول خط التماس، فإننا نسلط الضوء على الحاجة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، اتخذ المجلس القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يؤيد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وأهاب المجلس بجميع الأطراف أن تنفّذ بالكامل مجموعة التدابير، بما في ذلك الوقف الشامل لإطلاق النار. إن اتفاقات مينسك تظل الأساس لالتزام المجتمع الدولي باستعادة السلام في شرق أوكرانيا. ومع ذلك، مرّ أكثر من ثلاث سنوات على اعتماد القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) ولا تزال بنود مينسك غير منفذة إلى حد كبير. ويبدو أن المفاوضات قد فقدت زخمها، حيث لم يتمكن أصحاب المصلحة الرئيسيين من التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات الرئيسية. وباستثناء تبادل المحتجزين خلال فترة عيد الميلاد في العام الماضي، فإن الجهود الرامية إلى المضي قدما بالمحادثات لم تحقق سوى القليل حتى الآن. وغالبا ما تُحدد الحلول العملية لكن لا يتم تنفيذها. وفي الوقت نفسه، فإن المناقشات بشأن عملية سلام دولية محتملة هي غير قاطعة حتى الآن.

وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية، ورصد حالة حقوق الإنسان ودعم التنمية، بما في ذلك في إطار جهود الإصلاح في أوكرانيا. ولكن نطاق الاحتياجات الناجمة عن النزاع وطابعها الملح لا يزالان هائلين. هناك أكثر من نصف مليون من المدنيين الذين يعيشون على بعد خمسة كيلومترات من خط التماس، وهم يتعرضون ليلا ونهارا للقصف المدفعي والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. والأطفال يتخلفون عن التعليم الحيوي. وتتفاقم المشاكل الصحية، مع زيادة في عدد حالات السل المقاوم للأدوية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والمنطقة المحيطة بخط التماس هي الآن ثالث أكثر منطقة ملوثة بالألغام في العالم. والمناطق السكنية، وكذلك الهياكل الأساسية الحيوية، تُقصف في كثير من الأحيان، عن قصد أو غير قصد. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والتمسك بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

وتواصل البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي تقع على جانبي خط التماس. ووفقا لقرارات الجمعية العامة، يجري رصد الحالة في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، لكن بصعوبة بالغة نظرا لعدم إمكانية الوصول.

ونتيجة للنزاع، يواجه شرق أوكرانيا أزمة إنسانية خطيرة. ولا تزال القيود والعقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى المناطق المتضررة من النزاع تحد من إيصال المعونة إلى من هم في حاجة إليها. ومع وجود ٣,٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، نحث الجميع على تيسير وصول المساعدة الإنسانية، ونشجع الدول الأعضاء على القيام بالمزيد من أجل دعم الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة. وستقوم الأمينة العامة المساعد للشؤون الإنسانية، السيدة أورسولا مولر، قريبا بتقديم مزيد من التقارير عن الحالة الإنسانية.

كما أن للنزاع أثرا مأساويا على الأسر من بلدان أخرى. وكلنا ندرك آخر تطور في التحقيق في إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. لقد طالب مجلس الأمن من جميع الدول في قراره ٢١٦٦ (٢٠١٤) أن تتعاون تعاونا كاملا مع الجهود المبذولة لترسيخ المساءلة. وكما ذكر الأمين العام، فإن إثبات الحقيقة بشأن ذلك الحدث جزء هام من تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم.

تدعم الأمم المتحدة بقوة الجهود الرائدة المتعلقة بأوكرانيا التي تبذلها مجموعة رباعية النورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهم من الفاعلين الرئيسيين. إن العمل الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا يجري في ظل ظروف بالغة الصعوبة. حيث وقعت أول حالة وفاة في البعثة في نيسان/أبريل من العام الماضي. تدعو الأمم المتحدة إلى الاحترام الكامل لحرية حركة البعثة التابعة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإلى الوقف الفوري لجميع أشكال استعمال القوة والتهديد ضد مراقبيها. ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى معلومات مستكملة اليوم من رئيس بعثة الرصد، السفير أباكان.

وسافر الأمين العام إلى كييف في أوائل فترة ولايته من أجل إبراز قلق الأمم المتحدة الشديد فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا ومحنة الأشخاص المتضررين من النزاع. وأظهرت الزيارة التي قام بها في تموز/يوليه ٢٠١٧ الدعم لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة.

وما برح الأمين العام يدعو على الدوام إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لوقف الأعمال القتالية من أجل إنهاء معاناة السكان المدنيين – وهي دعوة تم التأكيد عليها مجددا في البيان الذي أدلى به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ٢٣، عشية ما أطلق عليه وقف إطلاق النار في عيد الميلاد. وفي خطاب الأمين العام بمناسبة رأس السنة الجديدة أمام الجمعية العامة هذا العام، دعا أيضا إلى تنشيط مبادرات الوساطة ذات الصلة في أوروبا، بما في ذلك صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي في أوكرانيا.

ونأمل في أن يولد تكثيف المشاركات الدبلوماسية في الأسابيع الأخيرة الزخم السياسي اللازم لإحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك وتحسين احتمالات التوصل إلى تسوية للنزاع. ومن أجل التغلب على الوضع الراهن، من الضروري حقن الجهود بدفعة سياسية جديدة.

إن نزاع أوكرانيا هو أولا وقبل كل شيء مأساة بالنسبة للشعب الأوكراني، ولكنه يحدث أيضا في سياق تزايد التحديات التي تواجه إطار السلم والأمن الدوليين.

لا يزال النزاع يشكل اختبارا لمصداقية المنظمات الدولية والإقليمية، ويقوض الثقة التي تحتاجها الدول الأعضاء لكي تعمل معا لصالح الاستقرار في أوروبا.

على الرغم من الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية، فإن تحقيق طفرة في ذلك المسعى أمر لا يزال بعيد المنال. لا يمكننا أن نستسلم للتعب أو التهاون. ويجب أن نواصل السعي إلى السلام بعزم متجدد لكفالة تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للجهود الرئيسية التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في إطار صيغة نورماندي. لا تزال الأمم المتحدة، من جانبها، ملتزمة بدعم البحث عن حل سلمي للنزاع بطريقة تحترم تماما سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها، وفقا لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباكان.

السيد أباكان (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية في مجلس الأمن عن الحالة الأمنية في أوكرانيا. وسأقدم أيضا معلومات مستكملة عن التحديات القائمة في تنفيذ اتفاقات مينسك، وأثرها على المدنيين والعواقب الطويلة الأجل للقتال الدائر.

منذ شهر كانون الثاني/يناير سجلت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ أنتهاك لوقف إطلاق النار. بعد توقف قصير في مستوى العنف أثناء عيد الفصح، ازداد القتال مرة أخرى. ومعظم ساحات القتال ما زالت تتركز في مناطق حيوية كتلك المحيطة بمدينتي سفيتلودارسك وأفيدفكين في محافظة دونيتسك. ومعظم النشاط

الحركي الذي سجلته بعثة الرصد الخاصة هذا العام جرى في هاتين المنطقتين المضطربتين. ونرى أيضا أن المناطق التي ظلت هادئة نسبيا حتى الآن معرضة للمزيد من الاحتدام، وبالتحديد منطقة هور ليفكا.

أقدم حاليا إحاطتي الإعلامية من مدينة منسك، حيث سنعقد غدا، تحت رعاية مجموعة الاتصال الثلاثية، جلسة للفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى الاتفاق على التدابير الإضافية التي من شأنها أن تجعل وقف إطلاق النار المستدام أمرا لا رجعة فيه. إن فض اشتباك القوات الذي اتفق فيه الجانبان على الانتهاء منه بموجب القرار الإطاري المتخذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ظل مجمدا. وعدم الاستعداد في المضي أكثر بالعملية الإضافية قد يقوض الثقة والعزم عند الجانبين.

إن العنف عشوائي الطابع. فمنذ بداية السنة، سجلت بعثة الرصد الخاصة استخدام الأسلحة، بما في ذلك المدفعية ونظم إطلاق الصواريخ المتعددة، ومدافع الهاون، والدبابات لأكثر من ٠٠٠ ٥ مرة. كان ينبغي سحب جميع هذه الأسلحة وفقا لاتفاقات مينسك. ثمة حاجة إلى تجديد الجهود في هذا الصدد. إن سحب الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك من قطاعات محددة، على مراحل، بدءا من المناطق المأهولة بالسكان، ينبغي أن يكون أولوية. في أحيان كثيرة توضع هذه الأسلحة الفتاكة في المناطق السكنية، وتتسبب بدمار وخسائر في الأرواح بين المدنيين. لا تزال بعثة الرصد الخاصة مستعدة لرصد عملية الانسحاب والتحقق منها.

أما فيما يتعلق بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، فأود أن أسلط الضوء على الحالة في محطة دونيتسك للتنقية. ويتعرض للخطر تشغيل هذه الهياكل الأساسية المدنية الحيوية التي تكفل توفير الماء الصالح للشرب لسكان المنطقة وخارجها، ويبلغ عددهم أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص. في الأسابيع الأخيرة، زادت انتهاكات وقف إطلاق النار في المنطقة. وفي الآونة الأخيرة، أصيب موظفو المركز بجروح جراء إطلاق النار. منذ ذلك الحين، زادت البعثة من وجودها في المنطقة.

إن الأضرار الناجمة عن القصف الجديد زادت بسبب تدهور الهياكل الأساسية، الأمر الذي يتطلب القيام بأعمال الصيانة والإصلاح بشكل دوري. ومع ذلك، تواصل البعثة تيسير الحوار في الميدان بهدف فتح نافذة هدوء تمكن من القيام بعمل الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه.

تواصل بعثة الرصد الخاصة أيضا توثيق تكلفة النزاع وحالات الإصابات في صفوف المدنيين. ومنذ بداية السنة، أكدت بعثة الرصد الخاصة وقوع ١٠٧ إصابات في صفوف المدنيين. ومعظم تلك الإصابات ناجمة أما عن حوادث قصف أو عن الألغام والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ومعظم هذه الحوادث وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو. في تقرير البعثة المنشور هذا اليوم، وصفنا مدى معاناة زوجين، ورجل مسن، وصبيين جراء أعمال العنف الحالية. إن نفاية الألغام والذخائر غير المنفجرة تلوث المناطق القريبة من خط التماس. وسوف يستغرق تطهير تلك المناطق على نحو تام سنوات، ربما عقودا. ومع ذلك، وبالرغم من الاتفاقات الصريحة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، تلاحظ البعثة أنه لا تزال تُزرع الغام جديدة. ولا يزال العنف مستمرا، وأضحى النزاع العنصر الذي يشكل حياة الشعوب، ويتسبب في الفجوة المصطنعة بين المجتمعات المحلية. وفي الآونة الأخيرة، تشاطرت ممثلات الجماعات النسائية المحلية التي تعيش بالقرب من خط التماس في منطقة دونيتسك مشاعر الحزن الشديد مع البعثة، إذ لم يعد بوسعهن زيارة أطفالهن الذين يعيشون على الجانب الآخر من خط التماس. وما دامت عناصر العنف المسلح قائمة، سيستمر خطر التصعيد. إننا بحاجة إلى الإرادة السياسية من أجل حدوث زخم متجدد. إن أبناء شعب أوكرانيا المتواجدين حول خط التماس يلتمسون حياة عادية والعيش في سلام واستقرار.

في الختام، أود أن أنوه بعمل أعضاء بعثة الرصد الخاصة، وهو عمل يقوم به رجال ونساء متفانون، ويشرفني العمل معهم. إن سلامتهم أولوية بالنسبة لنا، وعلي أن أذكر، مع الأسف، أن التهديدات مستمرة لأفراد البعثة وأصولها، فضلا عن القيود المفروضة على حرية التنقل لا تزال تسود المناطق التي لا تخضع إلى سيطرة الحكومة. ستواصل بعثة الرصد الخاصة، وهي بعثة مدنية غير مسلحة، تنفيذ ولايتها بحياد.

أود أن أشكر المجلس مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي لكي أتقاسم معه ملاحظات بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا، في كييف وفي الميدان على السواء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أباكان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن الحالة الإنسانية في أوكرانيا.

بعد أربع سنوات، ما زال الملايين من المدنيين، من الرجال والنساء والأطفال، يتحملون وطأة النزاع في شرق أوكرانيا، الذي أصبح أزمة أخرى طويلة الأمد. لقد قُتل أكثر من ٢ ٧٠٠ من المدنيين وجُرح عدد يصل إلى ٩ ٠٠٠ شخص منهم منذ اندلاع الأعمال القتالية. إن المنطقة المتضررة من النزاع من بين أكثر المناطق تلوثا بالألغام في العالم. ففي عام ٢٠١٧، شوهت أو قتلت الألغام الأرضية ٢٣٨ من المدنيين.

لقد وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مليون عملية عبور في كل شهر من خط التماس البالغ طوله ٤٥٧ كيلومترا الذي يقسم شرق أوكرانيا. يجازف المدنيون بحياتهم جراء القصف ونيران القناصة أو الألغام الأرضية عندما يقومون بالرحلة الشاقة عن طريق نقاط التفتيش الرسمية الخمس التي يمكن أن تتراوح الفترة اللازمة لإنجاز معاملات العبور من ساعات إلى أيام.

وقد سافرت عبر خط التماس في العام الماضي وتحدثت إلى أشخاص ينتظرون في صفوف طويلة عند إحدى نقاط التفتيش. وكثير منهم كانوا من كبار السن. ولدى أوكرانيا أعلى نسبة من المسنين المتضررين من النزاع في العالم. ويتعين على هؤلاء عبور خط التماس كل ٦٠ يوما للتسجيل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة كمشردين داخليا. وهذا هو السبيل الوحيد للحصول على معاشاتهم الهزيلة التي تتراوح من ٣٠ إلى ٦٠ دولار في الشهر. وأثني على حكومة أوكرانيا لاعتمادها خطة وطنية بشأن المشردين داخليا لمعالجة حالة ١,٥ مليون نازح مسجل. ونجاح هذه الخطة يتطلب نهجا حكوميا شاملا وتخصيص موارد كافية.

وفي الأسبوع الماضي، وأمام مجلس الأمن، دعا الأمين العام و٨٠ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز حماية المدنيين من خلال احترام قواعد الحرب (انظر S/PV.8267). ويجب على جميع أطراف النزاع في أوكرانيا احترام تلك القواعد. ورغم النداءات المتكررة، فقد استُهدِف عمال ومرافق معالجة المياه في ٣٤ مناسبة في عام ٢٠١٨. وتعرضت محطة تنقية المياه في دونيتسك، التي تزود أكثر من ٣٤٥ ٠٠٠ شخص بالمياه لإطلاق النار ثماني مرات خلال الأربعين يوماً الماضية، وأصيب خمسة عمال في الشهر الماضي.

ويتعرض أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص بشكل منتظم لأعمال عدائية على طول خط التماس. وتعيش الأسر في أقبية رطبة، ويذهب أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل إلى مدارس ترص أمام نوافذها أكياس الرمل. وقد دمر أو تضرر أكثر من ٤٠ ٠٠٠ منزل. وقبل عشرة أيام تحديداً، تعرضت مدرستان في منطقة دونيتسك للقصف بينما كان المئات من الأطفال يحضرون الدروس.

إن الحروب لها حدود. وعلى أطراف النزاع أن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والحد منه.

ويرمي العاملون في المجال الإنساني للوصول إلى ٢,٣ مليون شخص بالمساعدات وخدمات الحماية الحيوية في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإننا نواجه تحديات جمة في الوصول والتمويل. لقد تلقينا ١٣ في المائة فقط من مبلغ ١٨٧ مليون دولار الذي ننشده في إطار خطة الاستجابة الإنسانية، مما أجبر وكالات مثل برنامج الأغذية العالمي على الانسحاب من أوكرانيا، رغم أن ١,٢ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

إن الحالة الصحية شديدة الوطأة أيضا. فالملايين من السكان لديهم وصول محدود إلى الرعاية الصحية. وتتفشى الحصبة والتهاب الكبد الوبائي بصورة متكررة. وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء الحوامل مرتفع بشكل غير مقبول. والسل المقاوم للأدوية المتعددة كثيرا ما لا يُكتشف أو لا يعالج. ومن الضروري أن يتمكن المرضى من الوصول إلى العلاج المناسب.

وبعد جهد جهيد، يسرني أن أبلغ المجلس أن الأمم المتحدة تمكنت مؤخرا من تأمين وصول إنساني أكبر في المنطقة غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ونأمل أن ييسر ذلك توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية المحايدة والمستقلة وغير المتحيزة التي تشتد حاجة الملايين من الناس إليها. وأتوجه بنداء للتمويل العاجل دعما لتلك الجهود.

إن هذا النزاع قد وصل بملايين الأوكرانيين إلى نقطة الانهيار. والعديد من المشردين استنفدوا مدخراتهم وسبل البقاء. وبالإضافة إلى الأعمال العدائية اليومية، فإنهم يواجهون مخاطر مثل الاتجار وممارسة الجنس بمقابل، وتعاطي المخدرات وإدمان الكحول. وبعد أربع سنوات، يعاني شرق أوكرانيا الآن أزمة حماية مطولة تتطلب نهجا يعالج الاحتياجات الإنسانية التي لا يمكن إنكارها مع تعزيز القدرة على الصمود في نفس الوقت.

لذلك، تسعى الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية إلى تطبيق طريقة جديدة للعمل. وبدأ النهج العملي المتبع في أوكرانيا يحقق عوائد بالفعل.

وقبل أن أختتم بياني، أود مرة أخرى أن أدعو جميع أطراف النزاع في أوكرانيا إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن تراعي بكل الحرص تجنيب المدنيين والهياكل الأساسية المدنية الحيوية. أخيرا، أحث العالم على الوقوف تضامنا مع الملايين من الأوكرانيين الذين يحتاجون إلى دعمنا على وجه السرعة. كما أحث الزعماء السياسيين على بذل كل جهد ممكن لإنهاء النزاع. وكما أخبرني من التقيت بهم من الرجال والنساء الأوكرانيين خلال زيارتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فإن السلام لا يزال هو الحل الحقيقي الوحيد لحالتهم الإنسانية العصيبة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية بولندا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو، والسفير أباكان، والأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والشاملة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الرابعة لثورة الكرامة، التي أطلقتها إرادة الشعب الأوكراني لكي يكون جزءا من مجتمع أوسع قائم على الديمقراطية وسيادة القانون والمجتمع المدني المزدهر واقتصاد السوق القائم على أسس سليمة. ولن تتحطم تلك الإرادة ولا هذه الروح لا بالضم غير القانوني للقرم ولا بالصراع في شرق البلد. وأولئك الذين يظنون ذلك لا يفهمون الروح الأوكرانية، بل لا يفهمون القواعد الأساسية للديمقراطية. لقد تصدت أوكرانيا وشعبها للقوة الغاشمة والعدوان المباشر من جارتها بجهد هائل لإعادة تشكيل البلد وتحديثه. وأهنئ معالي الوزير بافلو كليمكن وبلده وشعبه على هذا الجهد.

إن النزاع الأوكراني مستمر، ويجب ألا ينسى العالم ذلك. والهدف من جلسة اليوم مناقشة الحالة في أوكرانيا والسبل الممكنة لإنهاء النزاع الذي طال أمده. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تكون أوكرانيا حاضرة على جدول أعمال الأمم المتحدة، وينبغي ألا ننسى أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً للمادة ٢٤، الفصل الخامس، من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه المسؤولية تقع على عاتق جميع أعضاء مجلس الأمن – الدائمين والمنتخبين.

إن المدنيين هم الذين يدفعون أفدح ثمن للنزاع في شرق أوكرانيا. وكما ذكر خلال الإحاطات الإعلامية، فقد قتل أكثر من ٨٠٠ ٢ من المدنيين إلى جانب آلاف الجرحى في النزاع حتى الآن. وفقد عدد من السكان منازلهم. وبلغ عدد النازحين داخلياً نحو ١,٥ مليون شخص.

ويجب حماية المدنيين بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يتاح للجهات الفاعلة الإنسانية الوصول إلى كامل الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة الأوكرانية.

ونحن نرى انتهاكا ممنهجاً لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، حيث يستهدف نشطاء المنظمات غير الحكومية وتتار القرم الأصليين على وجه الخصوص. وهناك أيضا العديد من حالات الاحتجاز غير القانوني أو التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي في منطقة النزاع. ويجب أن تكون أولويتنا القصوى إيقاف تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ونحن نؤمن بدور الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الإنسان للمدنيين. وفي هذا الصدد، نثني على عمل بعثة الأمم المتحدة المعنية برصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ودور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تبادل المحتجزين في شرق أوكرانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت قد أُبلغ عنها على النحو الواجب في التقرير الحادي والعشرين للمفوض السامي عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

في هذه المرحلة، أود أن أؤكد على أن قرار الجمعية العامة الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (القرار ١٩٠/٧٢) يسلم بوجود نزاع مسلح دولي بين أوكرانيا وروسيا، ويدين التطبيق بأثر رجعي للنظام القانوني الروسي في الأراضي المحتلة وفرض الجنسية الروسية بشكل تلقائي على المواطنين الأوكرانيين. ويحث القرار روسيا على التنفيذ الكامل للأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة لاستعادة حقوق وحريات المواطنين الأوكرانيين في شبه جزيرة القرم، ويدعو سلطات الاحتلال الروسي لضمان توافر التعليم باللغة الأوكرانية ولغة تتار القرم. كما يدعو روسيا إلى السماح بدخول الهيئات الدولية لرصد حقوق الإنسان دون عوائق إلى القرم.

إن المعونة الإنسانية إلى أوكرانيا مسألة ملحة. وما برحت بولندا تقدم، إلى جانب دعمها الثابت لأوكرانيا على المستوى السياسي، معونة إنسانية في مناطق خاركيف، وزاباروجي، ودنيبروبيتروفسك، ودونيتسك للمشردين داخليا من المناطق المتضررة. ولا يقتصر الدعم البولندي على المساعدة الفورية لإنقاذ الأرواح. إذ تسعى المبادرات التي نتخذها أيضا إلى إدماج المشردين داخليا في المجتمعات المضيفة لهم، ومنحهم فرصة العمل بصورة مستقلة. وأود أن أعرب عن تقديري للعمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في أوكرانيا. فعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات، ساعدت البعثة السلطات الأوكرانية في النهوض بالإصلاح المستدام لقطاع الأمن المدني من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم العملي. وهدفنا هو جعل قطاع الأمن المدني يتسم بالكفاءة ويخضع للمساءلة ويحظى الثقة.

للقانون الدولي دور هام أيضا يضطلع به. خلال المناقشة المفتوحة التي عقدت في ١٧ أيار/مايو بشأن تعزيز القانون

الدولي (انظر S/PV.8262)، شدد رئيس بولندا، السيد أندراي دودا، على أنه لا يمكن سوى للقانون الدولي والتقيد به وإنفاذه أن يكفل السلام والأمن. وللأسف، فإن القانون الدولي ينتهك في حالة أوكرانيا. يشكل سلوك روسيا العدواني ضد دولة ذات سيادة وضمها غير المشروع للقرم مثالا صارخا على الاستخفاف بالمبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في وثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، ومذكرة بودابست. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتراف بجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول هو في حد ذاته انتهاك للقانون الدولي، إذ أنه يشكل محاولة لإضفاء الشرعية على وضع غير مشروع.

ويتجسد انتهاك آخر للقانون الدولي في بناء جسر مضيق كيرتش، الذي يقوم به الاتحاد الروسي دون الحصول على إذن الدولة الأوكرانية، وخلافا للموقف الذي اتخذته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٨ لعام ٢٠١٤ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن، فإن الوضع العسكري في شرق أوكرانيا لا يزال متوترا للغاية. تقتضي اتفاقات مينسك وقفا فوريا وشاملا لإطلاق النار وسحب المعدات العسكرية الثقيلة من أجل إنشاء منطقة أمنية. غير أن الاتفاقات لم يلتزم بها ولم تمنع استمرار القتال والاستخدام المنتظم للأسلحة الثقيلة الذي يعطل بشدة الحياة اليومية للسكان المحليين.

إن روسيا نفسها دولة موقعة على اتفاقات مينسك لكن الإجراءات التي تتخذها على أرض الواقع تقوض الجهود الدبلوماسية الرامية لتسوية النزاع. فهي تواصل تمويل المقاتلين وتسليحهم وتدريبهم. وتشارك روسيا باستمرار وبصورة مباشرة في القتال، على نحو ما ذكرتنا مرة أخرى الأنباء الأخيرة عن طائرة الخطوط الجوية الماليزية التي أسقطت في رحلتها رقم MH-17 فوق إقليم شرق أوكرانيا في تموز/يوليه ٢٠١٤، مما أدى إلى وفاة حوالي ٣٠٠ شخص.

في ٢٤ أيار/مايو، كشف فريق التحقيق المشترك عن أن راجمة القذائف التي استخدمت لإسقاط الطائرة مصدره اللواء الثالث والخمسين للصواريخ المضادة للطائرات التابع للقوات المسلحة الروسية. ونرحب بالنتائج التي توصل إليها مؤخرا فريق التحقيق المشترك باعتبارها على درجة عالية من المهنية والنزاهة والاستقلالية. ونؤكد من جديد تأييدنا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، وندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل من أجل تحقيق أهدافه. كما ندعو روسيا إلى قبول مسؤوليتها في هذه المسألة، وأن تتعاون تعاونا كاملا مع العملية.

ونعتقد أنه ينبغي لروسيا أن تتراجع عن جميع تحركاتها التي تنتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وينبغي أن تستخدم روسيا نفوذها على المقاتلين من أجل دفعهم إلى التقيد بوقف إطلاق النار. وينبغي أن تسحب الأسلحة الثقيلة، وفقا لاتفاقات مينسك، وتسمح للمجتمع الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحليين. لم تفض الحلول الرامية لتسوية النزاع، من قبيل صيغة نورماندي – التي تضم ممثلي روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا – إلى النتيجة المتوقعة.

ونلاحظ الدور الإيجابي الذي تؤديه بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا ونقدر الجهود التي تبذلها، أساسا من خلال تزويد المجتمع الدولي بمعلومات موثوقة وتقديم المساعدة والخدمات الحقيقية إلى السكان المتضررين من النزاع. تضم البعثة أكثر من ٧٠٠ فرد من ٤٤ بلدا، مما يجعلها أكبر بعثة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعلاها تكلفة على الإطلاق. وقد أعارت بولندا ٤٠ خبيرا إلى بعثة الرصد الخاصة وستبذل قصارى جهدها لدعم زيادة تعزيز البعثة.

أود أن أعرب عن تقديري لرئيس بعثة الرصد، السفير أباكان، على تفانيه وجهوده الدؤوبة الرامية إلى تسوية النزاع. لقد واصلت البعثة العمل على الرغم من حالات الترهيب

والهجمات العديدة التي تتعرض لها. وفي هذا المنعطف، نحض روسيا على العودة إلى المركز المشترك للمراقبة والتنسيق، الذي كان أداة فعالة في تعزيز أمن البعثة.

ماذا ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة في هذا النزاع؟ بالنظر إلى الجمود في المفاوضات السياسية والمعاناة التي طال أمدها للسكان المحليين، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى نشر بعثة حفظ سلام كاملة صادر بها تكليف من الأمم المتحدة في منطقة النزاع. وفي هذا الصدد، نقدر أيما تقدير الجهود التي يبذلها السفير كورت فولكر، الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمفاوضات الأوكرانية.

وينبغي لولاية البعثة أن تكفل تهدئة مستدامة للنزاع وتنفيذ اتفاقات مينسك، وتيسير سحب التشكيلات المسلحة الأجنبية، وكذلك الإشراف على النظام العام وعملية إعادة الإدماج. وينبغي أن تكون البعثة قادرة على القيام على نحو فعال بمراقبة كامل الحدود الروسية – الأوكرانية المعترف بها دوليا والمناطق المتأثرة بالنزاع، وصون بيئة آمنة تتيح إجراء الانتخابات المحلية.

كما ندعو إلى تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لأوكرانيا. سيكون ذلك دليلا ملموسا على مشاركة الأمم المتحدة في تسوية النزاع وسيمنح زخما جديدا لعملية السلام. ويمكن للمبعوث أن يرصد أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة على أرض الواقع ويرفع تقارير بشأنها.

في الختام، أؤكد من جديد على أننا نعتقد أن الجهود والتفاني من جانب الحكومة الأوكرانية سيتيح للمواطنين الأوكرانيين العاديين تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم.

ستواصل بولندا تقديم الدعم لأوكرانيا لتيسير تحقيق ذلك الهدف. ونأمل أن يحذو بقية العالم حذونا أيضا.

نعتقد بأن لمجلس الأمن دورا هاما ليضطلع به في هذا الصدد أيضا. إن أعمال العنف المتواصلة في شرق أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم غير القانوني هما من أكبر مصادر عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. وينبغي لمجلس الأمن أن يسهم في تخفيف التوترات على الأرض والعمل على التوصل إلى حل للمشكلة الأوكرانية، بما في ذلك عن طريق إنشاء بعثة لحفظ السلام، وتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لأوكرانيا.

لا بد لنا من مواصلة العمل بصورة بناءة وفعالة، وتعزيز جهودنا من أجل ضمان السلامة الإقليمية لأوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هولندا.

السيد بلوك (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الثلاث الممتازة. لقد ركزت عروضهم الزاخرة بالمعلومات على ضرورة الاستمرار في المشاركة الدولية، حتى بعد أربع سنوات من بدء النزاع.

لقد شاهدنا في الأسابيع الأخيرة طفرة في أعمال العنف التي نجم عنها وقوع إصابات جديدة. ولهذا السبب، سيدي الرئيس، أشعر بالامتنان لما تبذلونه من جهود في الوقت المناسب بغية التركيز مرة أخرى اليوم على الحالة في شرق أوكرانيا. يجب ألاّ نسمح باستمرار النزاع.

لقد ألحقت أربع سنوات من القتال في دونباس خسائر فادحة بالعديد من الأطراف.

أولا، ألحقت خسائر فادحة بشعب أوكرانيا. فقد أودت في السنوات الأربع الماضية بحياة ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ روح بشرية. وتعطلت الحياة اليومية للعديد من المدنيين الأبرياء؛ وفقد البعض منازلهم أو أصبحوا مشردين. وفي أجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، لحقت بالبنية التحتية المدنية أضرار

خطيرة. وأضحت إمدادات الطاقة والمياه غير آمنة. وتشكل الذخائر غير المنفجرة والألغام تهديدا يوميا.

ثانيا، لقد أصيبت الديمقراطية الأوكرانية الفتية بنكسة كبيرة. ونود أن نعبر عن إعجابنا بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الأوكرانية الحالية صوب الإصلاح، فضلا عن الدور الإيجابي الذي يضطلع به المجتمع المدني النابض بالحياة في أوكرانيا. لكن النزاع وضع ضغوطا على تلك الديمقراطية الفتية وعلى اقتصاد البلاد. وندعو الحكومة إلى مواصلة إصلاحاتها، وسوف نستمر في دعم الحكومة الأوكرانية فيما تبذله من جهود على الصعيد الثنائي، من خلال الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية الأخرى.

ثالثا، كما قلت في هذه القاعة نفسها قبل أسبوعين. لقد أثّر هذا النزاع بصورة سلبية على النظام القانوني الدولي (انظر S/PV/8262). في أوكرانيا، تعرض للخطر القواعد الدولية. إن ضم القرم بصورة غير قانونية وأعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها روسيا في دونباس تتعارض بشكل مباشر مع الفقرة ٤ من المادة، من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على: حظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة. وعلى غرار الآخرين، أود أن أؤكد مجددا التزامنا القوي بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وكما يدرك المجلس جيدا، فإن شعب أوكرانيا ليس المتضرر الوحيد من هذا النزاع. ففي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، جرى إقحام ٢٩٨ شخصا أبرياء من ١٧ بلدا مختلفا في هذا النزاع وفقدوا أرواحهم. وفي ذلك اليوم المشؤوم، أسقط أحد المواقع التي يسيطر عليها الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا طائرة الركاب المدنية الماليزية المتوجهة من أمستردام إلى كوالالمبور، وسقطت الطائرة في شرق أوكرانيا. ومن بين الضحايا كان مائة وستة وتسعون من مواطني بلدي، هولندا، من الرجال والنساء والأطفال.

استجاب مجلس الأمن على الفور باتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي قدمته أستراليا، حيث كانت أحد أكثر البلدان تضررا. وأود أيضا أن أذكّر المجلس بأن جهودنا الرامية إلى إنشاء محكمة دولية بموجب الفصل السابع من الميثاق، عن طريق المجلس، عرقلها حق النقض الروسي.

لقد أعلنت حكومتي أنها هي وشركاؤها الدوليين، لن يهدأ لهم بال قبل أن تثبت الحقيقة وتتحقق العدالة. وتبع ذلك سنوات مضنية من التحقيقات الدولية المستقلة. ونتيجة لذلك، لقد ثبت الآن أن القذيفة التي أسقطت طائرة الخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH-17 انطلقت من منظومة الرادار Buk TELAR التابعة للجيش الروسي. وقد أخذ ذلك الاستنتاج على محمل الجد. لقد تم التوصل إليه نتيجة دراسة متعمقة ومكثفة وتحليلية.

يوم الخميس الماضي، أصدر فريق التحقيق المشترك استنتاجات إضافية، على أساس سليم من الناحية القانونية والأدلة الدامغة، مفادها أن منظومة الرادار من طراز BUK التابعة لمنظومة القذائف التي أسقطت طائرة الخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH-17– تعود إلى اللواء ٥٣ المختص بالقذائف المضادة للطائرات في الجيش الروسي.

بناء على هذا الأساس، وبدافع من رغبتنا في إثبات الحقيقة وتحقيق العدالة والمساءلة، أعلنت أستراليا وهولندا يوم الجمعة الماضي أن الاتحاد الروسي مسؤول عن دوره في إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH-17.

تبعا لذلك، تدعو هولندا وأستراليا الاتحاد الروسي الآن إلى العمل معنا بشأن هذه المسألة بجدية وبروح بناءة وأن يتحمل مسؤوليته. وإلى جانب ذلك، يتعين على الاتحاد الروسي أن يبدأ بالتعاون الكامل في التحقيق الجنائي الجاري الذي يقوم به فريق التحقيق المشترك.

هذا الطلب ليس جديدا. بل في الواقع، إنه طلب واضح ووارد في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الموجود أمامي، وكان المجلس قد اتخذه بالإجماع قبل أربعة أعوام تقريبا. إن تصويت جميع

أعضاء المجلس الـ ١٥، بما في ذلك الاتحاد الروسي، تأييدا لذلك القرار، إنما هو تصويت لصالح العدالة. لقد صوتوا لمساءلة أولئك المسؤولين عن هذا الحادث ولكي تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا في الجهود الرامية إلى تثبيت تلك المساءلة.

للأسف، بعد أربع سنوات، ينبغي تكرار هذه المطالب. ومع ذلك فإني اليوم، أؤكدها مجددا مرة أخرى مدعوما بكمٍّ هائل من الأدلة الدامغة التي لا يمكن دحضها.

وعندما يتعلق الأمر بإثبات الحقيقة والمساءلة عما حدث لرحلة الطائرة الماليزية رقم MH-17، لا يحق لأي دولة أن تلتزم الصمت. بل على النقيض تماما، من واجب جميع الدول التعاون البناء، من أجل إظهار الحقيقة وعدم طمسها بمواصلة المواقف الضبابية. أحض الاتحاد الروسي على تحمل تلك المسؤولية.

أما نحن من جانبنا، فقد أحطنا المجلس علما بنتائج جهودنا واستنتاجاتنا على نحو منتظم وسنواصل القيام بذلك. ونود أن نعرب عن امتناننا للدعم الواسع الذي تلقيناه طوال تلك الفترة من الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. بما في ذلك من أستراليا والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي وجميع شركائنا الأوروبيين، وبلدان مثل كندا، ونيوزيلندا، وأوكرانيا وماليزيا والولايات المتحدة.

في الختام، إن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH-17 يذكرنا بشكل صارخ بالكيفية التي يمكن بها لأي نزاع مسلح في أي جزء من العالم أن يؤثر علينا جميعا وفي أي زمن. وهذا سبب آخر لكيلا يسمح المجتمع الدولي باستمرار هذا النزاع. فبعد أربع سنوات من الدمار، تستحق أوكرانيا السلام، السلام الدائم، على أساس اتفاقات مينسك التي تدعمها البلدان المجاورة جميعها، وفقا للقانون الدولي. كذلك، يستحق ضحايا الرحلة MH-17 العدالة.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ كلمتي بالترحيب بمعالي وزراء خارجية بولندا وأوكرانيا وهولندا. وأود أيضا أن أشكر السيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسفير ارطغرل أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بأوكرانيا. والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة والشاملة عن الحالة السياسية في أوكرانيا.

إن النزاع في أوكرانيا يدخل عامه الخامس. والانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار في منطقتي دونيتسك ولوهانسك تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا، إذ يمكن أن تثير التوترات وتتسبب في تفاقم الحالة نتيجة لتصاعد العنف في شرق البلد. وهذا بدوره من شأنه أن يقوض جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود مجلس الأمن، لإيجاد حل سلمي للأزمة.

والعمل الصعب الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للحفاظ على وقف إطلاق النار والحد من التوترات يتطلب تعاون أطراف النزاع وجهودها. فتعاونها ضروري للتوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة. لذلك، ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار ونطالب الطرفين باحترام التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، على النحو الذي أيده القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في أوكرانيا.

إن تبعات العنف وعدم الاستقرار على السكان المدنيين جراء النزاع الذي طال أمده تشكل مصدراً آخر للقلق. وهي تكبد خسائر اقتصادية في المنطقة وتزيد من معاناة السكان، وتجبر بعضهم على مغادرة ديارهم. ونشكر المنظمات الإنسانية على عملها في الميدان، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والفريق العامل معها على دعمهم وجهودهم في المنطقة من أجل تقديم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وندعو أطراف النزاع إلى تيسير الوصول الآمن للعاملين في المجال الإنساني في الميدان لتمكينهم من تقديم المساعدة إلى المحتاجين، وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وعدم القيام بذلك يشكل انتهاكا جسيما لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ختاما، نعتقد أن الحل السلمي هو الحل الوحيد للأزمة، ويمكن تحقيقه من خلال المفاوضات المباشرة الجادة والشاملة للجميع. يجب أن يكون الهدف حلاً نهائياً وعادلاً يسعى إلى تعزيز علاقات الوئام بين مختلف المجموعات العرقية في أوكرانيا وبين أوكرانيا وبلدان المنطقة. وحل الأزمة في أوكرانيا ليس حلا عسكريا؛ بل هو حل سياسي. ولذلك، يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم كل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئاسة البولندية لمجلس الأمن من خلالكم، سيدي الوزير، على عقد هذه الجلسة العلنية الهامة لمجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في أوكرانيا. وأود أيضا أن أرحب بوزيري خارجية هولندا وأوكرانيا.

كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر؛ ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير ارطغرل أباكان، على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

وبالنظر إلى التزام السلطات الفرنسية والألمانية بحل الأزمة، يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم فرنسا وألمانيا. وهذا البيان المشترك، وهو أمر غير عادي تماما، يدل على الالتزام القوي للبلدين في إطار صيغة نورماندي.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية المئوية لانتهاء الحرب العالمية الأولى، يعاني شرق أوكرانيا لأكثر من أربع سنوات من نزاع قلما تُرى شدته في أوروبا. وبعد أكثر من ٧٠ عاما على الحرب العالمية الثانية، وفي نزاع دفعت فيه أوكرانيا وروسيا ثمناً باهظا بصورة غير عادية، فقد أكثر من ١٠٠٠٠ من المدنيين والعسكريين أرواحهم، وشرد الملايين من الناس وتضررت ملايين أخرى جراء الاشتباكات في منطقة دونباس.

وخلال أربع سنوات، لم تدخر ألمانيا وفرنسا جهدا لتخفيف معاناة الأشخاص المعنيين ووضع حد للنزاع. وبعد بروتوكول مينسك، صيغت اتفاقات مينسك في عام ٢٠١٥ في إطار صيغة نورماندي وحددت الخطوات اللازمة لإنهاء الأزمة. وبعد ثلاث سنوات من اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي يؤيد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، نشدد الآن أكثر من أي وقت مضى على دعوة جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها. ونشير أيضاً إلى دعمنا الكامل لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وعلى هذه الخلفية، نود أن نؤكد على ثلاث نقاط.

تتعلق النقطة الأولى بالحالة الأمنية، وهي شرط أساسي لتخفيف محنة السكان المدنيين. إنه نزاع غير مجمد بأي حال من الأحوال، رغم أن الأطراف قد وعدت بإسكات أسلحتها في عدة مناسبات، بما في ذلك مؤخرا في ٣٠ آذار/مارس، فقد بات شرق أوكرانيا موقع اشتباكات يومية. وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ترصد مئات الانتهاكات لوقف إطلاق النار كل يوم. ونحيي هذه المنظمة على عملها الممتاز وعلى المخاطر التي يواجهها فريقها. ونناشد الأطراف، ولا سيما روسيا، أن تبذل قصارى جهدها لتيسير حرية حركة المراقبين وضمان سلامتهم وسلامة معداتهم، بما في ذلك الطائرات بدون طيار.

وتدين فرنسا وألمانيا جميع انتهاكات وقف إطلاق النار بأقوى العبارات. ونكرر الدعوة إلى سحب الأسلحة الثقيلة التي باتت تستخدم مرة أخرى في الهجمات ضد الهياكل الأساسية المدنية. ومن غير المقبول أن تظل المدارس أهدافا للقصف. ويجب على الطرفين أيضا إحراز تقدم في فض اشتباك القوات على طول خط التماس في المناطق التي تم تحديدها بالفعل كمناطق فض اشتباك في الحاضر أو المستقبل. وهذه الخطوات الأولى ستهيئ مناخا من الثقة وتحول دون وقوع مأساة أخرى مماثلة لتلك التي وقعت في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ عندما فقد

٢٩٨ راكباً وطاقم رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 حياتهم بشكل مأساوي بعد أن أسقطت الطائرة بصاروخ. ونشيد بالروح المهنية لفريق التحقيق المشترك، الذي يتمتع بالاستقلال الكامل في عمله. وبغية تسليط الضوء على المأساة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، من الأهمية بمكان أن يلقى المحققون التعاون الكامل من جميع الدول الأعضاء.

ونتناول في النقطة الثانية الحالة الإنسانية الملحة. ففي شهر نيسان/أبريل وحده، سجلنا ٢٣ حالة وفاة، بما في ذلك خمسة مدنيين، و ١١٥ إصابة. وعدد القتلى في أيار/مايو تجاوز مثيله في نيسان/أبريل بالفعل. وخلال أشهر الشتاء القاسية، عاش مئات الآلاف من الناس أكثر من يوم بدون مياه أو كهرباء أو تدفئة. كما واجهوا تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتدهور الصحة، ولا سيما النساء والأطفال. وتخفيفاً لمعاناة السكان المدنيين، تطالب ألمانيا وفرنسا بالسماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى منطقة دونباس وضمان سلامتهم. ونناشد جميع الأطراف حماية البنية التحتية المدنية الرئيسية، مثل محطة دونيتسك لتنقية المياه، وفتح نقاط تفتيش إضافية على طول خط التماس. ونشجع على تبادل آخر للسجناء، الأمر الذي سيبعث الثقة التي نريدها جميعا.

وأخيرا، فإن الحل الطويل الأجل للأزمة يتوقف أيضا على التدابير السياسية والاقتصادية التي ستتخذ. لقد أحرز تقدم كبير من جانب السلطات الأوكرانية خلال السنوات الثلاث الماضية في تنفيذ الالتزامات السياسية المقطوعة بموجب اتفاقات مينسك. وما زال يتعين وضع الصيغة النهائية للترتيبات التشريعية للتمكين من إجراء الانتخابات المحلية في بعض مناطق مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك، ووضع خطة لضمان إجرائها في أفضل الظروف الممكنة. ومن المتوقع أن تتخذ تدابير محددة لتحسين حياة الناس في منطقة دونباس – على سبيل المثال، من خلال ضمان الحق في الحصول على معاش أو عن طريق إيفاد فريق من الخبراء بشأن المسائل البيئية.

وستواصل ألمانيا وفرنسا تضامنهما مع الشعب الأوكراني، الذي عصف به النزاع في السنوات الأخيرة في دونباس والضم غير الشرعي للقرم. والجهود التي نبذلها في إطار صيغة نورماندي تعبير عن رغبتنا في النجاح في التخفيف من معاناة الشعب الأوكراني وإرساء أسس السلام الدائم في جميع أنحاء القارة الأوروبية.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن شكرنا لعقد هذه الجلسة، وأن نرحب بوزير خارجية جمهورية بولندا، السيد جاسك تشابوتوفيتش. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئاسة البولندية على عملها خلال هذا الشهر. كما نود أن نعرب عن امتناننا للإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد ارطغرل أباكان، والسيدة أورسولا مولر، والسيدة روزماري ديكارلو، التي نعتقد أنها ستنجح في أداء واجباتها الجديدة على رأس إدارة الشؤون السياسية.

كما نرحب بمشاركة السيد ستيفانوس بلوك، وزير خارجية مملكة هولندا، والسيد بافلو كليمكن، وزير خارجية أوكرانيا. ونؤكد من جديد على التزامنا بالدفاع عن استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

وما فتئت بيرو تتابع بقلق الحالة المعقدة وغير المستقرة في شرقي أوكرانيا، وما لها من آثار خطيرة على الحوكمة والتنمية في البلد، وعلى الاستقرار الإقليمي. وقد عانى السكان المدنيون معاناة مؤسفة. ففي أربع سنوات من النزاع، لقي أكثر من ٢ ٥٠٠ من المدنيين حتفهم، وأصيب ٩ ٠٠٠ آخرون بجروح. وهناك أكثر من ٤,٤ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية، منهم ما يزيد على ١,٦ مليون من المشردين داخليا.

ويجب أن ندين استعمال الألغام المضادة للأفراد، المحظورة بموجب اتفاقية أوتاوا، فضلا عن إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، التي يجب أن نكفل المساءلة المناسبة بشأنها.

وتشدد بيرو على أن اتفاقات مينسك تشكل الأساس القانوني للحل السياسي اللازم لإنهاء النزاع في شرقي أوكرانيا.

وفي هذا الصدد، نؤيد مجموعة التدابير الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، التي أيدها مجلس الأمن في شباط/ فبراير ٢٠١٥.

ونؤكد من جديد على الحاجة إلى الامتثال لوقف إطلاق النار الذي اتفق عليه الطرفان وأيده المجلس، فضلا عن سحب المدفعية الثقيلة، التي كثيرا ما تقع بالقرب من مناطق مأهولة بالسكان. ومن المثير للجزع أن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا سجلت أكثر من ٨٠ ٠٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار، العديد منها بأسلحة كان ينبغي أن يتم سحبها، في غضون الثلاثة أشهر ونصف الماضية فقط.

ونسلط الضوء على عمل البعثة الخاصة وضرورة تيسير وصولها الآمن في الميدان. وتمشيا مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، نود أيضا أن نرحب بالجهود الرامية إلى تيسير الحوار بين الطرفين، لا سيما في إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي.

وأود أن أختتم بياني بالترحيب بالمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، دعما للجهود التي تبذلها السلطات الأوكرانية للتخفيف من معاناة السكان المدنيين المتضررين من النزاع وبناء السلام المستدام.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من إسهامات ممتازة في مناقشة اليوم. وأود أن أعرب عن تقديرنا لحضور وزراء خارجية جمهورية بولندا، ومملكة هولندا، وأوكرانيا هنا اليوم. ونرحب أيما ترحيب بهذه الفرصة المتاحة لمناقشة الحالة في شرقي أوكرانيا، ونود أن نشكر الرئاسة البولندية على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية البالغة الأهمية.

إن إعادة رسم الحدود - مدعوما بقوة عسكرية - كما شهدنا ليس في أوكرانيا فحسب، بل وفي جورجيا أيضا، يمثل تهديدا يتجاوز أوروبا. فعندما تقرر دولة ما تحدي النظام القانوني الدولي وميثاق الأمم المتحدة على هذا النحو، فإنها تشكل تهديدا لنا جميعا. فالأمن ليس معادلة صفرية، ولا يمكن للنظام القائم على قواعد أن يعمل إلا عندما يلتزم الجميع بقواعده.

ونشعر ببالغ القلق إزاء التصعيد الأخير للعنف وتدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في دونباس. وتؤكد الإصابات والقصف الشديد والبنية الأساسية الحيوية التي تعرضت لأضرار بالغة والكوارث البيئية الوشيكة على مدى تحمل المدنيين للعبء الأكبر. فهناك حوالي ٣,٥ مليون شخص متضررين الآن من النزاع وبحاجة إلى مساعدة إنسانية. ويحتاج الآلاف من الأوكرانيين الذين يعيشون على طول خط التماس بصفة خاصة للمساعدة. ومن الأهمية بمكان أن يسمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، على نحو ما ذكر العديد من الموجودين حول الطاولة اليوم.

وندعو إلى التنفيذ الفوري والكامل لاتفاقات مينسك، وندعم الجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي لتحقيق تلك الغاية. ولا يغير دعمنا الكامل لهذه الجهود حقيقة أن استمرار روسيا في العدوان على أوكرانيا هو أصل النزاع، وأن روسيا لديها النفوذ لإنهائه حينما تختار القيام بذلك. ولا يزال انسحاب التشكيلات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية والمرتزقة من أراضي أوكرانيا، فضلا عن استعادة سيطرة أوكرانيا على حدود دولتها، أمرا يكتسي أهمية حاسمة.

وسترحب السويد بوجود بعثة محتملة للأمم المتحدة في دونباس وستكون مستعدة للإسهام فيها. بيد أن هذه البعثة لا بد، منذ البداية، أن تغطي كامل المنطقة المحتلة من أوكرانيا، بما في ذلك الحدود بين روسيا وأوكرانيا، وأن يكون هدفها الواضح هو استعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وندعم بقوة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن غير المقبول أن يستمر تخويف مراقبي البعثة وحرمانهم من الوصول وتدمير ما لديهم من معدات، لا سيما

في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المدعومة من روسيا. وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على الجماعات المسلحة التي تدعمها لضمان وصول بعثة الرصد الخاصة بشكل كامل وآمن ودون عوائق لجميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك على طول الحدود بين روسيا وأوكرانيا وإلى شبه جزيرة القرم.

إن إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة في القرم التي تم ضمها بصورة غير قانونية وإقامة جسر كيرتش، الذي يربط شبه الجزيرة بالبر الرئيسي لروسيا، يشكلان انتهاكين واضحين للقانون الدولي. وسيظل الاتحاد الأوروبي والسويد متمسكين بتطبيق سياسة عدم الاعتراف فيما يخص القرم، بما في ذلك من خلال فرض الجزاءات.

ويقدم مراقبو حقوق الإنسان باستمرار تقارير عن تدهور حالة حقوق الإنسان في القرم، حيث أصبح التعذيب والاختطاف وتفتيش المنازل أمورا شائعة. ولا يزال وصول الجهات الفاعلة الدولية في مجال حقوق الإنسان بصورة كاملة وحرة وغير مقيدة إلى كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، أمرا بالغ الأهمية. ونرحب بقرار الجمعية العامة السنوي بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا، والتأييد الكبير الذي حظي به.

وعلى نحو ما ذكرنا وزير خارجية مملكة هولندا اليوم، فقد أزهقت أرواح ٢٩٨ شخصا جراء إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. وكان ذلك جريمة بشعة تشكل انتهاكا غير مقبول للقانون الدولي. وفي ٢٤ أيار/مايو، خلص فريق التحقيق المشترك المستقل والنزيه بما لا يدع مجالا للشك إلى أن منظومة القذائف من طراز باك التي استخدمت لإسقاط الرحلة كانت مملوكة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي، ومقرها في كورسك. ونحن ندين تلك المأساة، وندعو الاتحاد الروسي إلى أن يقبل بمسؤوليته المتمثلة في التعاون الكامل مع التحقيقات الجنائية الدولية الجارية من أجل تحقيق المساءلة وتقديم التعويضات الكاملة عن الضرر الناجم عن تلك الأعمال غير المشروعة. ونؤكد مجددا على دعمنا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى أصوات الزملاء الآخرين في الترحيب بوزراء الخارجية الثلاثة في هذا الاجتماع الهام. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تقاريرهم وعلى العمل الذي قاموا به هم والأفرقة التابعة لهم على أرض الواقع. وتنضم المملكة المتحدة إلى الآخرين في الترحيب بإتاحة هذه الفرصة لمجلس الأمن لتلقي معلومات مستكملة بشأن الحالة في شرقي أوكرانيا.

كما فعل متكلمون آخرون، نعرب أيضا عن تضامننا مع الشعب الأوكراني.

إن القتال في شرق أوكرانيا مستمر بلا هوادة منذ عام ٢٠١٤. لقد بيّنت وكيلة الأمين العام بعض الحقائق الدامغة عما يحدث على الطبيعة. ولكن، بالنسبة لي، فإن إحدى أكثر الحقائق الصادمة حدوث أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار. إن ١٠٠ ٠٠٠ انتهاك عدد كبير للغاية، غير أن ١٠٠ ٠٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار عدد مفرط جدا. علينا فقط التفكير في ماهية الوسائل المتاحة حقا للناس على الطبيعة.

كما قالت مساعدة الأمين العام، فإن الأمر لا يقتصر على الصراع، ولكن هناك أيضا الحالة الإنسانية الناجمة عن ذلك، وإمكانية الضرر البيئي في الأجل الطويل من بين الأسباب العديدة التي تجعل من الضروري إدراج موضوع أوكرانيا في جدول أعمال المجلس وأن تجري مناقشته هنا مرارا. ولا تقتصر المسألة على أوكرانيا، وإن كانت هي موضوع جلسة اليوم. أود أن أعرب عن تأييدي لما قاله زميلي السويدي عن أوكرانيا وجورجيا والنظام الدولي القائم على القواعد.

كما سمعنا فإن الحالة في الميدان ما زالت شديدة التقلب. إن تدهور الحالة الأمنية على طول خط التماس في دونيتسك

يساعد على إبراز عدم التقيد بالكامل بآخر التزام بوقف إطلاق النار. أود أن أنضم إلى الآخرين في تكرار النداءات من أجل احترام قوانين الحرب. على الرغم من أن مجموعة الاتصال الثلاثية وافقت عليها في ٢٦ آذار/مارس، لم تنقض سوى ١٠ دقائق على ذلك عندما قامت قوات بقيادة روسية بقصف أفديفيكا بأسلحة محظورة بموجب اتفاقات مينسك. وأعتقد أن ذلك يدل على تجاهل تام من جانب الانفصاليين المدعومين من روسيا لوقف إطلاق النار وتجاهل المحاولات الرامية إلى منح بعض الإغاثة للسكان المدنيين في شرق أوكرانيا. وأود مرة أخرى أن أحث جميع الأطراف المعنية على أن تجدد التزامها بوقف إطلاق النار في اجتماع فريق الاتصال الثلاثي الذي سينعقد في ٣٠ أيار/مايو

وما برحت المملكة المتحدة تشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الأخطار التي تتهدد الهياكل الأساسية المدنية، واحتمال وقوع أضرار بيئية طويلة الأجل. شدد العديد من المتكلمين اليوم على محطة تنقية المياه في دونيتسك، وأود أن أؤيد تلك النقطة. ويساورنا القلق أيضا إزاء التهديدات الصادرة عن الانفصاليين بوقف عمل المضخات في منجم يونكوم. ومخاطر إغراق المنجم بتلويث المياه الجوفية بالنفايات المشعة. وبصورة أعم، أود أن أحث روسيا على التدخل لدى الانفصاليين لتحاشي الأعمال التي تتسبب في أضرار بيئية وإنسانية ربما يكون لها تأثير هائل على السكان المدنيين لسنوات مقبلة. إذا أردنا أن نمنع المزيد من المعاناة الإنسانية، من المهم للغاية دعم واحترام المناطق الآمنة حول الهياكل الأساسية المدنية.

علينا ألا نرى تكرارا للشتاء الماضي، حيث على الرغم من المساعدة الإنسانية الدولية، كما قالت مساعدة الأمين العام، فقد تضاعف انعدام الأمن الغذائي لدى الناس، إذ ارتفع من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص إلى ١,٢ مليون شخص.

تطرق عدد من المتكلمين إلى شبه جزيرة القرم. إننا نتفق مع الرأي القائل بأن ضم روسيا للقرم قبل أربع سنوات كان غير قانوني وينتهك المبدأ الأول من مبادئ القانون الدولي. إذ أن قرارات الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ و ٢٠٥/٧١ و ١٩٠/٧٢ كلها تؤكد مجددا الحدود المعترف بها دوليا في أوكرانيا، ولا يوجد أي أساس قانوني لأحداث أي تغيير في وضع شبه جزيرة القرم. إن القرارات تصف روسيا بأنها الدولة القائمة بالاحتلال. وتفيد تلك القرارات بأن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع في المقام الأول على عاتق الدول. وتدعو روسيا أيضا إلى الوفاء بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي المنطبق. على الرغم من ذلك، تواصل روسيا تجاهل دعوات الجمعية العامة، التي كان آخرها كان في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، من أجل قيام مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى القرم.

لقد سمعنا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة بأن الملايين من أبناء القرم لا يزالون خارج نطاق آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة، مما يعني أنه ما من أحد يمكن أن يساعدهم. ونحض روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، أن تتمسك بالنظام القائم على القواعد والاستجابة لدعوات الجمعية العامة.

أود أن أنتقل الآن إلى رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. أشكر الوزير الهولندي على هذا البيان وعلى الدور الهام الذي تقوم به هولندا، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في فريق التحقيق المشترك، وذلك سعيا إلى تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم. فقد كان ١٠ من الرعايا البريطانيين من بين الضحايا الـ ٢٩٨. ونشيد بفريق التحقيق المشترك على ما يقوم به من تحقيق مهني ومحايد ومستقل.

شأننا في ذلك شأن الزملاء الآخرين، فقد قال وزير خارجية بلدي في المحضر الرسمي للجلسة أن لدينا الآن دليلا واضحا على أن القذيفة التي أسقطت طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 تعود إلى الجيش الروسي. وتؤيد المملكة

المتحدة طلب هولندا وأستراليا من الاتحاد الروسي قبول مسؤولية الدولة عن إسقاط الطائرة ذات الرحلة MH-17 والدخول معهما في مفاوضات ثنائية. إذ يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد الروسي، الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) وتقديم أي طلب للمساعدة في التحقيق.

منذ عام ٢٠١٤، قُتل أكثر من ٣٠٠ ١٠ شخص وأصيب بجروح ٠٠٠ ٢٥ شخص في أوكرانيا. ويوجد زهاء ٣,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وبخاصة على طول خط التماس. وهناك مخاطر حقيقية من حدوث كارثة بيئية. وإذا كانت روسيا تهتم حقا بشعب دونباس، فينبغي لها إنهاء القتال الذي بدأته وسحب الأفراد العسكريين والأسلحة ووقف دعمها للانفصاليين، تماشيا مع التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. وينبغي أن تظهر التزاما سياسيا، كما أبرز ذلك السفير أباكان، لكي تشارك بصورة بناءة وبحسن نية في المفاوضات الرامية إلى تحقيق السلام الطويل الأجل.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تكرمكم بترؤس جلستنا اليوم. أرحب أيضا بمشاركة السيد ستيفانوس بلوك، وزير خارجية مملكة هولندا، والسيد بافلو كليمكن، وزير خارجية أوكرانيا. أود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو، والأمينة العامة أورسولا مولر، والسفير أباكان على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة عن الحالة في أوكرانيا.

يلاحظ بلدي مع الأسف تدهور الحالة الأمنية في أوكرانيا. إن زيادة حدة القتال مؤخرا على طول خط التماس في شرق أوكرانيا والتي نجم عنها وقوع خسائر في الأرواح البشرية وتدمير الهياكل الأساسية المدنية التي توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، تشكل تحديا للمجتمع الدولي بأسره، وبخاصة مجلس الأمن. قبل كل شيء، يود وفد بلادي أن يعرب عن استيائه لعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك، الموقع عليها في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، بما في ذلك الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار والعراقيل التي تعوق حركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الرصد الخاصة. هذه الحقائق التي لا يمكن دحضها تشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ الاتفاقات التي لا تزال حتى الآن الإطار المناسب لتسوية الأزمة في أوكرانيا.

إن كوت ديفوار إذ تؤيد التوصل إلى حل سلمي للأزمة في أوكرانيا، تدعو مختلف الأطراف المعنية إلى احترام وقف إطلاق النار المنطبق. وفوق كل شيء التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، في إطار صيغة نورماندي. ويؤيد بلدي أيضا الجهود التي تبذلها بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمركز المشترك للمراقبة والتنسيق من أجل تخفيف حدة النزاع. إزاء هذه الخلفية، يحض وفدي كل أطراف النزاع على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة من أجل تخفيف حدة التوترات، ولا سيما عن طريق تمكين المركز المشترك للمراقبة والتنسيق من الاضطلاع بدوره في دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد ومتابعة اتفاقات وقف إطلاق النار.

كذلك فإن الحالة الإنسانية مدعاة للقلق، بالنظر إلى استئناف القتال في شرق أوكرانيا منذ بداية أيار/مايو.

وفي الواقع أن القصف قد عطل أنظمة توزيع الغاز والكهرباء، مما يؤثر على الأوضاع المعيشية لجميع السكان.

ومنذ بداية النزاع في عام ٢٠١٤، عانى السكان المدنيون من انقطاع إمدادات المياه والكهرباء بشكل متكرر على جانبي خط التماس وفي مراكز إيواء النازحين داخليا. وفي ١٨ نيسان/أبريل، عانى ٠٠٠ ٣٥٠ مدني من توقف إمدادات المياه بسبب الأضرار التي لحقت بمحطة تنقية المياه في دونيتسك. ولا تزال هذه المحطة معطلة مما يزيد من مخاطر التلوث بسبب الهجمات العديدة التي تتعرض لها.

ووفدي يدين هذه الأعمال التي تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، ويحث أطراف النزاع على الحفاظ على الهياكل الأساسية الحيوية للمياه وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل المياه والغاز والكهرباء.

ويرحب بلدي بجهود المجتمع الدولي من أجل سد الفجوة التمويلية في خطة الاستجابة الإنسانية في شرق أوكرانيا، التي تقدر بمبلغ ١٨٦مليون دولار، لمساعدة ٢,٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في عام ٢٠١٨.

ختاماً، تكرر كوت ديفوار دعمها لكل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في أوكرانيا. ولهذه الغاية، يشجع جميع الأطراف على احترام الالتزامات التي تعهدت بها بغية ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك وقرار المجلس ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، الذي يدعم تلك الاتفاقات.

السيد العتيبي (الكويت): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، ونرحب بمشاركتكم ورئاستكم لها، كما نرحب بمشاركة وزيري خارجية هولندا وأوكرانيا في هذه الجلسة.

في البداية، نتوجه بالشكر إلى وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة أورسولا مولر، وكبير مراقبي البعثة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير أباكان، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة بشأن الحالة في شرق أوكرانيا.

سنركز في هذا البيان على الشؤون السياسية والأمنية والإنسانية. بالنسبة للشؤون السياسية والأمنية، نعرب عن قلقنا إزاء تجدد أعمال القتال في شرق أوكرانيا، وخاصة بعد تسجيل بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون لعدد كبير من انتهاكات وقف إطلاق النار التي ارتكبت بأسلحة كان من المفترض سحبها وفقاً لاتفاقات مينسك. فوجود تلك الأسلحة في بيئة من انعدام الثقة والأمن يسهم في تصاعد وتيرة العنف.

وما يحدث في محطة دونيتسك لتقطير المياه التي يستفيد منها أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص على جانبي خط التماس خير دليل على ذلك.

وندعو الأطراف كافة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والالتزام الكامل بوقف إطلاق النار وتجنب أي أعمال استفزازية قد تؤدي إلى المزيد من الاحتقان.

ولذلك، تؤكد دولة الكويت على ضرورة احترام وحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، آملين أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك للسلام تنفيذاً كاملاً. كما ينبغي لها أن تسعى إلى إيجاد حل شامل ومتوازن لهذه المسألة عن طريق الحوار، لا سيما وفق إطار رباعية نورماندي. وفي هذا الصدد، يجدر بنا الإشادة ببعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون على جهودها في الميدان، لا سيما مساعيها في تيسير الحوار بين جميع أطراف الأزمة. كما نحث كلاً من أوكرانيا والاتحاد الروسي على التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة وإبداء إرادة سياسية أكبر لا لتعزيز نظام وقف إطلاق النار وتنفيذ الالتزامات السابقة فحسب، بل ولتجديد عملية مفاوضات مستدامة وشاملة.

وفيما يتعلق بجريمة إسقاط الطائرة المدنية التابعة للخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH-17 التي راح ضحيتها ٢٩٨ من المدنيين الأبرياء، تؤكد دولة الكويت على أهمية الالتزام بالقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي يدعو إلى إجراء تحقيق دولي في الحادث وفقاً للمبادئ التوجيهية التي تنظم الطيران المدني الدولي، ومطالبة الدول الأعضاء بالتعاون بشكل كامل مع الجهود الرامية إلى إرساء المساءلة عن إسقاط تلك الطائرة.

أما فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، وبعد مرور أربع سنوات على الأزمة ومقتل وجرح الآلاف، لا يزال هناك ١,٦ مليون مشرد داخلياً، نصفهم من كبار السن، يواجهون تحديات صعبة،

من بينها شح الغذاء والدواء وانعدام التدفئة وتعليم أبنائهم، و ٣,٤ مليون شخص يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. فالقصف القائم في خط التماس الذي يبلغ طوله ٤٥٧ كيلومتر يؤثر على سكان المنطقة بشكل كبير، حيث يتأثر ٤٠ في المائة منهم يومياً وبصورة مباشرة جراء ذلك القصف. كما أن هناك ما يقارب مليون شخص يقومون بعبور ذلك الخط شهرياً، وهو ما أصبح يعرف بأكثر الأراضي الملوثة بالألغام عالمياً. وأشدد في هذا السياق على ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المتضررة بغية تحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها، لا سيما في ضوء استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية.

ختاماً، تدعو دولة الكويت إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة في شرق أوكرانيا وفقاً لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية، بما فيها اتفاقات مينسك التي تمثل الإطار المناسب لتسوية الأزمة في نطاقها الإقليمي، ومن خلال جهود الوساطة التي تقوم بها أطراف تتمتع باحترام وتقدير طرفي النزاع والمجتمع الدولي ككل.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المتكلمين السابقين. قبل أسبوعين، عقد رئيس بولندا مناقشة هامة للغاية في مجلس الأمن (انظر S/PV.8262) بشأن تعزيز القانون الدولي. وتحدث الكثير منا عن مقاصد وأهداف الأمم المتحدة. وكانت فرصة لكي نسأل أنفسنا لماذا نحن هنا وما نأمل في تحقيقه.

ومناقشة اليوم تجيب على هذه الأسئلة بفعالية. فالنزاع في أوكرانيا مثال نموذجي على الانتهاك المباشر لسيادة دولة عضو من قبل دولة عضو أخرى. وهذا النوع من سوء السلوك الصارخ تحديداً هو ما أنشئ هذا الجهاز للتصدي له. وعندما دخلت القوات الروسية عاصمة القرم في عام ٢٠١٤، كان ذلك انتهاكا مباشرا لميثاق الأمم المتحدة. واستولت القوات الروسية على مبنى البرلمان وفرضت استفتاء غير شرعي على الشعب. ومنذ ذلك الحين، توغلت روسيا في شرق أوكرانيا، وتسببت في أزمة إنسانية تهدد الملايين.

وردا على الضجة التي أحدثها ذلك، وقعت روسيا على اتفاقات مينسك، والتزمت بوقف إطلاق النار والتزمت بالهدنة مرات لا يحصى عددها، والتزمت بسحب الأسلحة الثقيلة وبوجود مراقبين لضمان جميع التزاماتها. ومن غير المستغرب أن روسيا تجاهلت كل تلك الوعود على الترتيب. وسمحت، إن لم تكن قد أعطت تعليمات لقواتها باحتجاز وتهديد بل وإطلاق النار على المراقبين ومركباتهم وآلات التصوير وطائرات المراقبة بدون طيار. وباختصار، أوجدت روسيا كارثة من المعاناة في أوكرانيا.

وهذا ليس بنزاع مجمد. فقد شهد شهر أيار/مايو تفاقم الأوضاع الأمنية مع زيادة انتهاكات وقف إطلاق النار، وارتفاع عدد الضحايا المدنيين، وتزايد الخسائر في صفوف العسكريين. وإضافة إلى تواطئه، أهمل الكرملين العشرات من اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة جميعها. إن روسيا تسخر من ذكائنا بالقول إن هذا نزاع داخلي نابع من الداخل، لكن الجميع في هذه القاعة يعرف أفضل. فالمسلحون في شرق أوكرانيا يرتبطون مباشرة بالجيش الروسي، الذي يسلحهم ويدربهم ويقودهم ويقاتل إلى جانبهم. والقوات الروسية المشتركة في شرق أوكرانيا تشمل آلاف الدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية الثقيلة. وعلى الرغم من إنكارها الكاشف، لا شك أن روسيا تدير النزاع الأوكراني. كيف عرفنا؟ لأن القوات الروسية تعمل جاهدة على إخفاء هوية من يدير عملياتها ويدفع أجورها. وهي تنزع الشارات من زيها العسكري وتزيل العلامات من على معداتها.

إنهم يخفون هوياتهم بأقنعة تخفي وجوههم. لكننا نعرف سبب وجودهم هناك، ونعرف من أرسلهم. لقد ألقت القوات المسلحة الأوكرانية القبض على جنود روس. وأشار الصحفيون إلى مصادفتهم للعديد من نماذج المعدات العسكرية الروسية التي تستخدمها القوات التي تقودها روسيا في شرق أوكرانيا.

ويشمل ذلك، بشكل مأساوي، منظومة القذائف التي وفرتها روسيا والتي أسقطت طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 في تموز/يوليه ٢٠١٤، وهي طائرة مدنية كانت متجهة من أمستردام إلى كوالالمبور، مما أسفر عن مقتل ٢٩٨ شخصًا كانوا على متنها. ومن بين الضحايا مواطنون من بلدان زملائنا في مجلس الأمن: ١٩٣ مواطنا هولنديا، و ١٠ مواطنين بريطانيين، وأمريكي مزدوج الجنسية، وغيرهم. إن أسر الضحايا جديرون بالحصول على إجابات. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمها في الأسبوع الماضي فريق التحقيق الدولي المشترك، الذي يتعامل مع هذه القضية باحتراف واستقلالية.

إننا نؤيد بقوة دعوة أستراليا وهولندا لروسيا إلى الاعتراف بدورها في المأساة والتعاون ومحاسبة المسؤولين عن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17.

وعلى غرار دورها في مأساة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، نطلب من روسيا الاعتراف بحقيقة أخرى يعلمها الجميع هنا، وهي أن الجنود الروس موجودون في أوكرانيا ليس ”لحماية المواطنين الأوكرانيين الناطقين بالروسية“، ولكن لفرض السيطرة الروسية على البلد. وأود أن أؤكد على أن هناك سببًا ملحًا لتقديم هذا الطلب: فالحكومة الروسية تملك مفتاح حل الأزمة في أوكرانيا. وحل هذا النزاع ليس ممكنًا فحسب بل إنه بسيط للغاية. إذ يتعين على روسيا سحب قواتها العسكرية ومعداتها، ودعوة وكلائه إلى احترام وقف إطلاق النار والوفاء بالتزاماتها، المترتبة عليها بموجب اتفاقات مينسك.

وفي القرم، يتعين على روسيا الانسحاب من شبه الجزيرة وإعادتها إلى السيطرة الأوكرانية تمشيا مع التزامات موسكو الثنائية والمتعددة الأطراف. ويمكن لروسيا تصحيح هذا الخطأ من جانب واحد، وتتجلى الخطوة الأولى في الاعتراف به. وإلى أن تضع روسيا حدا لتصرفاتها الشنيعة في أوكرانيا، لن تتوانى الولايات المتحدة في موقفها. إننا ندين بأشد العبارات تورط روسيا في شرق أوكرانيا وضمها المزعوم لشبه جزيرة القرم.

وإلى أن تعيد روسيا شبه جزيرة القرم إلى السيطرة الأوكرانية، ستستمر الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والمتعلقة بغزو القرم. وإلى أن تسحب روسيا قواتها من شرق أوكرانيا وتفي بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك، ستبقى الجزاءات التي فرضناها ردا على سوء سلوكها الصارخ في الجزء الشرقي من ذلك البلد.

وتدرس الولايات المتحدة، في شراكة وثيقة مع فرنسا وألمانيا وأوكرانيا، خيارات إحلال السلام في شرق أوكرانيا. ومع ذلك، ترفض روسيا الانخراط بشكل هادف، وقد توقفت جهودنا منذ شهر كانون الثاني/يناير.

في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان الأمريكي جوزيف ستون يعمل كمساعد طبي في شرق أوكرانيا، حيث كان يخدم مع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا في منطقة خاضعة للسيطرة الروسية. وأصيبت سيارته بلغم مضاد للدبابات. وقُتل جوزيف. إن مأساة جوزيف يعاني منها كثيرون آخرون في أوكرانيا، ولن ننسى تضحيته، تماماً كما لن ينسى الأوكرانيون موت ومعاناة الكثيرين منهم.

ويجب على جميع أولئك الذين يحترمون الأمم المتحدة وميثاقها ويلتزمون بالدفاع عنهما أن ينضموا إلينا من أجل المطالبة بتحقيق العدالة لجوزيف ولجميع الضحايا في أوكرانيا.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أعبر في البداية عن تقديري لكم سيدي، على رئاستكم لهذه الجلسة المفتوحة. وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر والسفير أباكان، من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الصين تتابع عن كثب التطورات الحاصلة في شرق أوكرانيا. ونشعر بالقلق إزاء النزاعات الأخيرة في المنطقة التي تسببت في سقوط ضحايا من المدنيين. ونشير إلى عقد فريق

الاتصال الثلاثي المنبثق عن اتفاقات مينسك لمشاورات بشأن تنفيذ الاتفاقات لتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الأوكرانية. وبينما يواصل المجتمع الدولي تكثيف جهوده في الوساطة، فإننا ندعو طرفي النزاع إلى التقيد الصارم بآلية وقف إطلاق النار والاستمرار في الطريق المؤدية إلى تسوية سياسية.

وفي خضم البحث عن حل جوهري وطويل الأجل للمسألة الأوكرانية، من الضروري الاهتمام بالحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأقاليم والجماعات العرقية، وكذلك معالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف ذات الصلة من أجل إحداث توازن بين مصالحها المختلفة. وتعتقد الصين أن القضية الأوكرانية ذات منشأ تاريخي وواقع معقدين، وأنه يتعين معالجة النزاع من جذوره.

وقد دأبت الصين على القول إن جميع الأطراف المعنية يجب أن تنفذ بالكامل القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ويجب عليها وقف جميع الأعمال العدائية بشكل فعلي، وأن تنفذ بشكل كامل اتفاقات مينسك، وأن تظل ملتزمة بالبحث عن حل شامل ودائم ومتوازن للمسألة الأوكرانية. ويجب أن يتم ذلك عن طريق الحوار والتشاور من أجل دفع عجلة السلام والاستقرار والتنمية في أوكرانيا إلى الأمام، وتعزيز الوئام بين جميع المجموعات العرقية في أوكرانيا وكذلك تيسير التعايش السلمي بين أوكرانيا وبلدان المنطقة.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود الدبلوماسية لجميع الأطراف المعنية بالتسوية السياسية للقضية الأوكرانية. وينبغي أن تفضي مناقشات المجلس إلى تخفيف حقيقي للتوتر في المناطق ذات الصلة من أوكرانيا وأن تساعد على المضي قدماً في اتجاه إيجاد حل مناسب للقضية الأوكرانية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي، على حضوركم هنا وترؤس جلستنا. كما نعرب عن امتناننا على حضور وزيري خارجية هولندا وأوكرانيا. ونعرب أيضا عن امتناننا إزاء الإحاطات الإعلامية التي قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري ديكارلو؛ ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر.

إننا نعرب عن قلقنا جراء استمرار التوتر في المنطقة ونطالب جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية على الفور، والالتزام بوقف إطلاق النار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل غير مشروط، وتيسير الوصول الكامل والآمن لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا، من أجل استكمال مهام المراقبة الميدانية بشكل كامل.

ونرى أنه ورغم البيان المشترك الذي أصدره فريق الاتصال الثلاثي في ٢ آذار/مارس حيث أعاد الطرفان تأكيد التزامهما الكامل بوقف إطلاق نار دائم وغير محدود اعتبارا من تاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٨ فصاعدا، جرى مرة أخرى عدم الامتثال لهذا التعهد. وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين إلى الالتزام بحظر استخدام الأسلحة الثقيلة والالتزام الصارم بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يؤيد مجموعة من التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك. ولا تزال اتفاقات مينسك تشكل الأساس الذي التزم المجتمع الدولي بموجبه بالسعي إلى تحقيق السلام الدائم في شرق أوكرانيا. ويتماشى كل ذلك مع البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (SC/12700). وبالمثل، ندعوهما إلى الالتزام بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني.

ونعتقد أن الامتثال لشروط تلك الاتفاقات ووضع تدابير لبناء الثقة أمران حاسمان لتوطيد الجهود التي يجب أن يبذلها الطرفان، سعيا للتوصل إلى حل سياسي للأزمة. وفي هذا الصدد، ندعو فريقة الاتصال الثلاثي ومجموعة نورماندي الرباعية إلى استئناف العملية الدبلوماسية الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك.

وقد كان لانتهاكات وقف إطلاق النار المتعاقبة أثر مدمر على حياة ملايين المدنيين. فوفقا للإحصاءات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تضرر حوالي ٤ ملايين نسمة من الأزمة، يحتاج ٣ ملايين منهم إلى المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فقد أثرت الهجمات على المناطق الحضرية والهياكل الأساسية المدنية على ٦٠ في المائة من الذين يعيشون على امتداد ما يسمى بخط التماس، الذي يبلغ طوله ٤٥٧ كيلومترا الذي يصبح بسرعة أحد أكثر المناطق تلوثا بالألغام في العالم. وقد فاقمت من تلك الظروف درجات حرارة الشتاء القاسية.

وندعو جميع الأطراف، في ذلك الصدد، إلى الامتثال للقرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) بشأن إجراءات مكافحة الألغام، الذي يحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على وضع حد فوري ونهائي للاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وهو يحثها كذلك على حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، من التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وفي السياق نفسه، ندعو الأطراف إلى التقيد الصارم بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، امتثالا للقانون الدولي الإنساني. إننا ندين بشدة أي عمل من أعمال العنف أو هجمات أو تهديدات موجهة ضد المدنيين والمستشفيات والمدارس ومرافق الرعاية الصحية والهياكل الأساسية للمياه والطاقة، وكذلك الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم الأطباء، الذين يخاطرون بأرواحهم لمساعدة المدنيين.

ونشيد، علاوة على ذلك، بالاجتماع الرفيع المستوى بين قادة روسيا وفرنسا في ٢٤ أيار/مايو، حيث تم الاتفاق على إعادة إنشاء الأفرقة العاملة المشتركة. وكذلك نشيد بالاجتماع الذي عقد بين قادة روسيا وألمانيا في ١٦ أيار/مايو لمواصلة السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. وبالمثل، فإننا نؤيد بقوة الجهود التي تبذلها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضطلع بعمل هام في ظروف صعبة. ونشجعها على مواصلة أنشطتها في مجال الرصد.

وفيما يتعلق بإمكانية إنشاء بعثة لحفظ السلام في شرق أوكرانيا، فإننا نرى أن من الضروري أن يظل مجلس الأمن موحدا عند وضع ولايتها، في حال اعتبر ذلك النشر مناسبا.

وفي الختام، أؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. وعلى المجتمع الدولي والمجلس أن يبذلا كل جهد ممكن لتحقيق سلام دائم، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على المنطقة، في الأجل الطويل. وقبل كل شيء، يجب على الأطراف حل خلافاتها بمساعدة من منظماتها الإقليمية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي بكم، سيدي الرئيس، وبوزيري خارجية هولندا وأوكرانيا في مجلس الأمن. ونعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، وبرئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير ارطغرل أباكان، وكذلك الأمينة العامة المساعدة أورسولا مولر، على ما قدموه من معلومات مستكملة شاملة.

وتعرب كازاخستان عن قلقها إزاء الحالة التي لا يمكن التنبؤ بها والمتقلبة في شرق أوكرانيا والانتهاكات المتواترة لوقف إطلاق النار، التي لها تأثير مباشر على السكان المدنيين. فهذه الانتهاكات تسفر عن وفيات وإصابات، إلى جانب العديد من العواقب الإنسانية.

وقد ازدادت الحالة الإنسانية في دونباس سوءا منذ بداية هذا الشهر. كما إننا نلاحظ زيادة في استخدام الأسلحة الثقيلة، إلى درجة أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان الذين يعيشون على طول خط التماس تأثروا جراء القصف المنتظم. ولا يمكن لشريحة كبيرة من السكان الحصول على إمدادات المياه

أو الكهرباء أو الغاز. وتشكل الحالة الأمنية المتدهورة في المنطقة الأوسع حول محطة تنقية دونيتسك خطرا على المرفق وعلى عماله وعلى المراقبين.

وكذلك نعرب عن قلقنا البالغ على مصير الشباب والنساء وجميع الفئات الضعيفة، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، ونصفهم من المسنين.

وتعيد كازاخستان، في ذلك الصدد، تأكيد دعمها القوي للأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة النزاع. وندعو إلى التنفيذ الفوري من قبل جميع الأطراف للقرار الإطاري لفريق الاتصال الثلاثي بشأن فض الاشتباك ونرحب بنتائج اجتماعه الأخير، الذي عقد في مينسك في ١٦ أيار/مايو. وكذلك نحث الأطراف المعنية على أن تتيح إمكانية وصول كامل وآمن ومن دون عوائق لمراقبي بعثة الرصد الخاصة في منطقة النزاع، وهو شرط أساسي كتدبير لبناء الثقة.

وإذ نضع في اعتبارنا أن الإرادة السياسية القوية شرط مسبق رئيسي في عملية تسوية الأزمة الأوكرانية، فإننا نعتقد أنه لا يوجد بديل آخر لحل الأزمة سوى بالوسائل السلمية حصرا. ويتعين أن يستند ذلك على تقيد جميع المشاركين بالتزاماتهم، في امتثال صارم بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، بشأن اتفاقات مينسك.

كما إننا نرى أنه ينبغي منع المزيد من تصعيد التوترات لتجنب زيادة تعقيد الحالة. ولذلك، من الضروري أن تسحب جميع الأطراف أسلحتها الثقيلة من منطقة خط التماس. وبنفس القدر من الأهمية على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي الوقوف على أهبة الاستعداد لمساعدة السكان ودعم جهود الوساطة الدولية وتيسير عملية التفاوض فيما بين جميع الأطراف وقادتها، مع التركيز بصفة خاصة على تنشيط صيغة نورماندي. ولذلك يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بإتاحة الوصول الحر للمساعدة الإنسانية إلى منطقة النزاع.

ويأتي على نفس القدر من الأهمية تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجنوب الشرقي من أوكرانيا. ولذلك، فإننا نقترح إدخال تدابير بناء الثقة في المجال الاقتصادي، من أجل دعم المزيد من الاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

لقد عرض فريق التحقيق المشترك، الأسبوع الماضي، النتائج التي توصل إليها فيما يتعلق بإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH-17 فوق شرق أوكرانيا في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. ونحث جميع الأطراف المعنية على السعي إلى إجراء تحقيق موضوعي وشامل ونزيه في الحادث، وفقا للقواعد القائمة للقانون الدولي والقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أراكم، السيد الوزير، تترأسون هذه الجلسة البالغة الأهمية. كما أرحب بوزيري خارجية كل من هولندا وأوكرانيا. ونشكر وكيلة الأمين العام، روزماري ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة أورسولا مولر والسفير أباكان على إحاطاتهم الإعلامية عن آخر تطورات الحالة في شرق أوكرانيا.

ونشير إلى البيان الذي أصدره الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي قبل سبعة أيام، معربا عن القلق بشأن الزيادة الأخيرة في الأنشطة القتالية على طول خط التماس في شرق أوكرانيا.

إننا نفهم كذلك تأثير الحالة الأمنية المتدهورة على المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية، ومن ثم ضرورة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية على أرض الواقع. ونعتقد أن تنفيذ نظام وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الأطراف، أمر حيوي لتهدئة التوتر المتزايد والمساعدة على تلبية احتياجات السكان المدنيين. ونلاحظ كذلك النقاش الدائر بشأن احتمال نشر بعثة لحفظ

السلام، على الرغم من وجود خلافات كبيرة بشأن نطاق وولاية البعثة.

لا شك في أنه لا يمكن تسوية الحالة في منطقة شرق أوكرانيا إلا من خلال تسوية سلمية. ولذلك من الضروري جدا أن تظل الأطراف ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ اتفاقات مينسك وأن تتقيد تقيدا صارما بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يؤيد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك.

لقد مرت فترة منذ أن اجتمعت الأطراف بصيغة نورماندي. ونعتقد أن انعقاد المجموعة الرباعية بصيغة نورماندي يمكن أن ييسر مناقشات هامة بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك ويساعد في معالجة المسائل العالقة في ذلك الصدد. ونلاحظ الاجتماعات الثنائية التي عقدها في الآونة الأخيرة الاتحاد الروسي مع فرنسا ومع ألمانيا على أعلى المستويات. ونأمل في أن تمهد الطريق لاجتماع المجموعة الرباعية بصيغة نورماندي قريبا.

أخيرا، وفيما يتعلق بمسألة طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 فلا يزال استمرار تعاون جميع الدول والجهات الفاعلة في المنطقة لأجل الوصول إلى نتيجة في غاية الأهمية تماشيا مع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي اتخذه المجلس بالإجماع. وأود أن أختتم بالقول إن إسقاط طائرة مدنية عن عمد وعلم غير مفهوم تماما، بل إنه جريمة بشعة حقا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد استمعت باهتمام إلى زملائي، وأود الآن أن أطلب منهم الاستماع إليّ والتحلي بالصبر. لقد مر بعض الوقت منذ أن ناقشنا مسألة أوكرانيا، ولذلك فإنني ممتن جدا للرئاسة البولندية على هذه المبادرة. وأود أيضا أن أشكر السيدة ديكارلو، والسيدة مولر والسيد أباكان على إحاطاتهم.

وسوف نستمع بعد بياني مباشرة إلى ما يلي: لقد شهدت أوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠١٤ ثورة تدعو إلى الاعتزاز والشرف. وأود أن أشير بوضوح إلى أن ذلك المرادف لـ”الثورة“ ليس سوى ”انقلاب“ في حقيقة الأمر. فهل تعترف السلطات في كييف بأن ما حدث في أوكرانيا كان انقلابا واستيلاء على السلطة؟ وسيمضي البيان إلى القول بأن روسيا لم تتمكن من التصالح مع ذلك، وأنها شنت حربا على أوكرانيا. فقواتها موجودة في دونباس، واحتلت شبه جزيرة القرم. بل إن روسيا – ولكل المقاصد والأغراض – تشن حربا عالمية ثالثة باستخدام عدة أساليب ووسائل، وهي معركة بين الحضارات، ويناهض عالم القنانة عالما تسوده الحرية. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت أوكرانيا على الخطوط الأمامية لهذا الصراع بين همجية موسكو والعالم المتحضر. وبوسعي أن أواصل ذكر تفاصيل قائمة التصورات البائسة هذه، ولكني سأعطي المجال للسيد كليمكن ليتولى أمر إطالتها.

وتكمن المشكلة في أننا نتعامل مع من يروجون الهراء. ولكي تصبغ ذلك الهراء بلون من الحقيقة، نجحت آلة الدعاية في كييف في رسم صورة عن أوكرانيا تصفها بأنها دولة محبة للحرية والسلام إلا أن سوء حظها قد حتم عليها أن تخوض معركة ضارية ضد أرض الباطل السوداء الحاقدة البغيضة. بيد أنها لم تفعل ذلك لوحدها، فقد ساعدها في ذلك مناصروها في الغرب – ممن يجلسون جميعا إلى يميني ويساري في هذه القاعة. صحيح أنهم قد بدأوا يدركون مؤخرا أن هناك خطأ ما في هذه الصورة السريالية إلى حد مؤسف. فقد أعلنت أوكرانيا أنها في حالة حرب مع روسيا، على الرغم من أن المعتدي في ظل هذه الظروف غير معلوم، ما دمنا لسنا في حرب مع أي كان. ومع ذلك لا وجود للحرب في الميدان، إذ أن سفارتينا تؤديان مهامهما، وهناك نظام لدخول الملايين من مواطني كلا البلدين دون تأشيرات والاختلاط مع بعضهم البعض عبر حدود بلدينا. ويزور هؤلاء أقاربهم ويأتون إلى روسيا بحثا عن العمل أو لقضاء الإجازات في ما يسمى شبه جزيرة القرم المحتلة أو للقيام بأعمالهم التجارية دون مواجهة أي اعتداءات من جانب

ما يسمى المعتدي أو من جانب أولئك الذين يوصفون بأنهم الضحايا.

ولم يحدث ما يسمى بثورة الشرف – وفي حقيقة الأمر الانقلاب – إلا بهدف الإطاحة بنظام يانوكوفيتش الفاسد البغيض. ولكن إلى أين وصلنا الآن؟ هل أصبح حال الأوكرانيين أفضل اليوم؟ ويدرك مناصرو كييف الغربيون جيدا مستوى الفساد المروع في أوكرانيا وتردي الحالة الاقتصادية فيها. إلا أن هناك حلا لذلك، إذ يكفي أن تلقى على روسيا بالمسؤولية عن جميع العلل التي أصابت أوكرانيا، وهو ما يحدث بالفعل وعادة في شكل هزلي مثير للسخرية. وعلى سبيل المثال، فقبل نهائيات بطولة الدوري الأوروبي لكرة القدم في كييف، اعتدت مجموعة من المشجعين الأوكرانيين بالضرب على بعض المشجعين للفريق الإنجليزي. ومن المؤسف أن يحدث ذلك. وأعقب ذلك توضيح اتسم بالسذاجة: لقد كان ما حدث استفزازا من جانب جهاز الأمن الاتحادي الروسي وأن المشجعين أنفسهم كانوا من الروس. فكل ما يحدث في أوكرانيا، كما تقول النظرية العامة، يؤدي إلى روسيا.

ويصمُّ أصدقائي هنا آذانهم حذر الصواعق خوفا من المعلومات عما يجري في أوكرانيا. ويكتفون عوضا عن ذلك باستهلاك المعلومات المبتذلة السخيفة التي تبثها وسائط الإعلام الغربية ونهج عملائهم الأوكرانيين. فكم من هؤلاء أجرى تحليلات متعمقة للحالة الاجتماعية والسياسية وللمناخ النفسي والأخلاقي في أوكرانيا؟ وهل يدرك هؤلاء حجم الأكاذيب التي تطلقها السلطات في كييف عن روسيا، كل تلك الخدع والنوايا المؤذية السيئة؟ ولكنهم ليسوا وحدهم في ذلك. وهل لدى أحد فكرة عن الهراء والسخافات التي تبثها بعض وسائط الإعلام الأوكرانية عن الحالة في شبه جزيرة القرم أو عن تشييد جسر القرم أو عن الوضع في دونباس أو عن دوافع روسيا وما يسمى نواياها؟ والإجابة كلا بالطبع. ولكننا نعلم بالتأكيد.

أما تلك القنوات الإعلامية التي تحاول الحصول على المعلومات بصورة مستقلة أو لديها وجهات نظر معارضة غير مرغوب فيها، حتى وإن لم تكن موالية لروسيا أو معادية، فسرعان ما تُحجب ويتم إغلاقها. ولكن بأي ذريعة؟ حسنا، لأنها عميلة للكرملين. ويستمر قتل الصحافيين المستقلين والمعارضين دون إجراء أي تحقيقات في جرائم اغتيالهم. وهذا ما حدث اليوم بالفعل إذ قُتل الصحفي المواطن الروسي أركادي بابشينكو في كييف. وقد حدث ذلك قبل بضع ساعات. ويمكننا أن نفترض أن تلقي السلطات الأوكرانية باللوم على روسيا على ذلك كما فعلت ذلك أكثر من مرة من قبل. ويلوذ صحفيون آخرون بالفرار من البلد تجنبا للاضطهاد، وإلا سيتم اعتقالهم إن لم يفعلوا مثلما حدث للصحفي كيرل فياشينكي، وهو مواطن أوكراني ورئيس وكالة الأنباء الروسية نوفوستي في أوكرانيا. فما هي التهمة الموجهة إليه؟ الخيانة العظمى.

وقد بلغ الانفصام في أوكرانيا حدا لا يوصف. وأود أن أشير إلى أن الانفصام ليس إساءة، بل هو حالة نفسية أعراضها ازدواج الشخصية. وبفضل جهود قادتها الحاليين تعيش أوكرانيا في عالمين متوازيين: حالة الحرب المتوهمة مع روسيا، والعالم الحقيقي، حيث لا يوجد أي غزو روسي. ولا مناص لها من فرض رقابة صارمة على حيز المعلومات الفضائية لكي تضمن عدم تعارض الواقع أو تداخله مع العالم الافتراضي الذي خلقته السلطات الأوكرانية. ويمتد هذا الانفصام ليشمل أيديولوجية تلك السلطات التي ما برحت تخلق مجموعة من الأبطال الأوكرانيين الجدد ومحاربين لأجل استقلالها. وعندما لم يجدوا أحدا للعب ذلك الدور لجأوا إلى تلميع صورة ستيفان بانديرا ورومان شوخيفيتش، وكلاهما من قادة منظمة القوميين الأوكرانيين، التي تعاونت مع النازيين. وفيما يتعلق بنصف سكان أوكرانيا، فإنهم ليسوا أبطالا بل مجرد مجرمين ومتواطئين مع الأعداء. فما يهم هو أن يكون هناك أبطال مناهضون لروسيا. وتعلم الرئاسة البولندية

للمجلس جيدا أي نوع من الأشخاص هما باندبرا وشوخيفيتش. ولا شك أن لدى البولنديين حسابات يريدون تصفيتها مع هؤلاء الأشخاص. وهم على علم أيضا بماهية منظمة القوميين الأوكرانيين – التي أبادت اليهود والبولنديين والروس أثناء الحرب. فيما عدا أنهم اليوم لم يقولوا أي شيء عن ذلك، لأن تلك المعلومات أصبحت تقتصر حصرا على الاستهلاك البولندي الداخلي. وببساطة، ليس من اللائق الحديث عن هذا الأمر في هذه القاعة.

وتسود الآن في أوكرانيا حالة من الفوضى وانعدام القانون لا يمكن التسامح معها من قبل أي دولة تمتثل للقانون. إلا أن ذلك ممكن ما دام في الإمكان غض النظر عن تلك الحالة. وتواصل السلطات في كييف الاعتداء على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وقمع المعارضين واستخدام أساليب الدولة البوليسية وتعميق الاتجاهات المتطرفة والنازية الجديدة، علاوة على مواصلة فرض الهوية الأوكرانية قسرا في البلد.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدأ نفاذ قانون التعليم الرامي إلى إلغاء كامل نظام التعليم باللغة الروسية، في انتهاك لالتزامات أوكرانيا بموجب ترتيبات مينسك. وقد أُبطل القانون الذي يمنح الحق في استخدام اللغة الروسية على الصعيد الإقليمي، في تجاهل لتوصيات لجنة فينيسيا بشأن إجراء تعديلات لضمان حقوق الأقليات القومية. وتشكّل تدابير كييف تطهيراً لغوياً، على الرغم من أن تسمية اللغة الروسية لغة أقلية في أوكرانيا هو ابتعاد عن الواقع. وكل هذا يتعارض مع دستور أوكرانيا ذاته والالتزامات القانونية الدولية، العالمية والإقليمية منها على حد سواء. وأود أن أشير إلى أن مسألة اللغة كانت أحد أهم الدوافع الأساسية للأحداث في أوكرانيا. لكن كييف ليست مستعدة للتعلم من أخطائها.

إن التصاعد غير المنضبط للمشاعر القومية والشوفينية في أوكرانيا أمر يبعث على القلق الشديد. ويتم الاحتفال بعيد ميلاد باندبرا بمسيرات المشاعل على نطاق الدولة كلها. وكان من بين ضحايا هجمات القوميين ممثلون لوسائط الإعلام ومكاتب قناة تلفزيونية ومنازل مالكيها. وفي ٩ أيار/مايو، حاول متطرفون إحراق مكاتب تلفزيون ''إنتر تي INTER TV'' لبثه حفلاً موسيقياً تكريماً ليوم النصر. وتستمرّ هجمات القوميين على الكنائس الأرثوذكسية الأوكرانية وعلى الصحفيين. وهنا في مقر الأمم المتحدة، في ٩ أيار/مايو، بعد حلقة دراسية أجرتها البعثة الأوكرانية، والتي حاولت تمريرها على أنها مناسبة للجنة الإعلام، حاول مشاركون أوكرانيون في ما يسمى بعملية مكافحة الإرهاب، بما في ذلك ما يسمى القناصة، تهديد السلامة الجسدية لدبلوماسي روسي. وقد استدعى ممثل رسمي لوزارة الشؤون الخارجية الأوكرانية القناصة، مقدّماً إياهم على أنهم أصدقاء، ثم حاول تصوير الأمر كله على أنه افتراء وأكاذيب ودعاية روسية.

وحتى يومنا هذا، لم يجر أي تحقيق في المأساة التي وقعت في أوديسا يوم ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، عندما أحرق متطرفون أكثر من ٥٠ شخصاً أحياء في مجلس النقابات العمالية. ولكن زعيم منظمة القوميين الأوكرانيين يتحدّث اليوم عنها بفخر. وهذا غيض من فيض من الأمثلة التي يمكن أن أعطيها. فالأمر كله حقاً محزن أكثر بكثير. وهذا هو السبب في أن سكان القرم قرروا أنهم لم يعودوا يرغبون في العيش في ظل هذه الظروف وغادروا أوكرانيا تلك. وكان سكان دونباس أقل حظاً. وقد تكشّف هناك سيناريو مختلف. ومع ذلك فإنهم لم يطلبوا الكثير. لقد أرادوا الاستقلال الذاتي في إطار أوكرانيا موحّدة، والتحدث بلغتهم الأم، وتكريم أبطالهم الحقيقيين وليس المفروضين عليهم من كييف. فأين هو السخف في هذا الكلام؟ لماذا يمكن ذلك في مكان ما في بلجيكا، حيث يعيش الوالون والفلمنك بسلام معاً، ولكن ليس في أوكرانيا؟ لا سمح الله، لا نتمنى أن تمرّ بلجيكا بسيناريو كهذا. وأتمنى لها كل خير واستمرار السلام والفرح.

ألم يتساءل أحد حتى الآن عن سبب عدم وجود أي احتجاجات في دونباس، كبيرة كانت أو صغيرة، ضد السلطات

المحلية التي تسميها كييف بالإرهابيين؟ وهذا بالرغم من أن حياة الناس هناك ليست سهلة، بفضل سلطات كييف التي أبدت بسخاء قلقها ونفاقها تجاه أبناء شعبها بفرض الحصار التجاري والاقتصادي عليهم. ولسبب ما لا نسمع شيئاً عن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك المناطق أو عن أي طلبات للعودة العاجلة إلى سيطرة كييف. ولعل الجواب ببساطة أن هؤلاء الناس لا يريدون العيش في أوكرانيا كهذه أيضاً. إن المجلس إما لا يعرف الجهة التي يتعامل معها أو أنه يتعمّد غضّ الطرف لأن بعض الأعضاء، مع الأسف، لا يحتاجون إلى أي تسوية مهما كانت للنزاع في أوكرانيا. وكل ما يريدونه هو بؤرة لعدم الاستقرار على حدود روسيا والتلذذ برؤية التوترات بين بلدين وشعبين شقيقين. ولكنهم مخطئون إذا تصوروا أن هذا سيدوم إلى الأبد.

وقد تحدّث العديد من المتكلمين اليوم بحق عن أن مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، على النحو المؤكد في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٤)، تمثل الأساس الوحيد الممكن للتسوية. وعبارة ”يجب أن تفي روسيا باتفاقات مينسك“ أصبحت الآن أمراً مألوفاً. ولكن هل يدرك الكثير من الحاضرين في هذه القاعة أحكام اتفاقات مينسك؟ وهل قرؤوها أصلاً؟ وهل يعرفون الجهة التي ينبغي أن تنفّذ والكيفية والتسلسل لتنفيذها؟ وإذا جاز لي، فأود أن أذكرهم. هناك ١٣ فقرة في مجموعة التدابير.

تتعلّق الفقرات ١ و ٢ و ٣ بالوقف الشامل لإطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة. ولم تتمكن كييف من تحقيق وقف دائم لإطلاق النار لمدة ثلاث سنوات، وتجاهلت فترات هدنة المعلنة من مجموعة الاتصال الثلاثية. ويتم فقدان معدات القوات الأوكرانية من المخازن بانتظام وتستخدم لقصف أهداف مدنية في دونباس. وبهذه المناسبة، أود أن أقول لزميلي البريطاني إن العمال في محطة تنقية المياه في دونيتسك قُصفوا، كما حدث للمحطة نفسها، من الجانب الأوكراني وليس من جانب الميليشيات. ووفقاً للبيانات الواردة من بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قُتل خمسة مدنيين منذ بداية هذا العام وجرح ٣٣ في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات، بينما أصيب مدني واحد في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة.

لقد قوضت كييف وتواصل تقويض تنفيذ الاتفاق الإطاري المبرم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن الفصل بين القوات والمعدات، بالرغم من أن الميليشيات قد أكّدت بصورة منتظمة استعدادها للالتزام بها. وقد استولت القوات الأوكرانية بانتظام على المناطق السكنية في ما يسمى بالمنطقة الرمادية، حيث هذا العمل محظور. إن عملية إزالة الألغام قد أُعيقت والاستعدادات العسكرية جارية بشكل كامل. ويقوم الأوكرانيون الآن بعملية عسكرية في دونباس مع ما يسمى القوات المتحدة. واليوم، لسبب من الأسباب، أجريت مناورات تتضمّن عمليات الدعم الجوي فوق منطقة دونباس. وقد بدأ عدد من البلدان، بدلاً من المطالبة بأن تفي كييف بالتزاماتها، بتزويدها بالمزيد من الأسلحة. فأي نوع من المساهمة في تنفيذ اتفاقات مينسك هو هذا؟

وتتضمّن الفقرة ٤ الشواغل المتعلقة بالحوار بشأن طرائق إجراء انتخابات محلية. وكييف لا تعتزم الدخول في أي نوع من الحوار، متجاهلة توقيعات ممثلي دونيتسك ولوهانسك على اتفاقات مينسك. وعند الاستماع إلى السياسيين الأوكرانيين يظنّ المرء ألا وجود للناس هناك على الإطلاق، إلا الإرهابيين ومن يُسمون المحتلين الروس. ومع ذلك، هناك ٤ ملايين مواطن أوكراني يعيشون في دونباس.

وتتعلّق الفقرتان ٥ و ٦ بالعفو والعفو العام والإفراج عن جميع الأسرى وتبادلهم. وفي انتهاك للاتفاقات، رفضت كييف إقرار قوانين للعفو عن الميليشيات عبر البرلمان الأوكراني، على الرغم من تنفيذ إجراء مماثل للمشاركين في أعمال الشغب التي وقعت في مايدان في شتاء عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وما فتئت الميليشيات تعرب عن رغبتها في تبادل الأسرى على أساس مبادلة الجميع وفقاً لاتفاقات مينسك، لكن كييف تصر على الاعتراض.

وتتعلق الفقرة ٧ بوصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة. ولا بدّ من حلّ المشاكل التي تراكمت في هذا الصدد، كما ذكرت السيدة مولر، يجب حلها في إطار الاجتماعات العادية للفريق الاتصال الثلاثي في مينسك.

وتتمثل المشكلة الرئيسية في مدى استعداد كييف لإجراء حوار مع ممثلي دونيتسك ولوهانسك. والنتيجة المترتبة على ذلك أساسا هي أن سكان هاتين المنطقتين لا يمكنهم الاعتماد إلا على الإمدادات القادمة من روسيا، وهو شيء آخر تعرضنا للانتقاد بسببه.

تتعلق الفقرة ٨ باستعادة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. إن كييف تفرض على دونباس حصارا كاملا في مجالات الاقتصاد والنقل والغذاء، ومن الواضح أن هذه هي الكيفية التي تحاول بها سلطات كييف ضمان عودة السكان العاديين في جنوب شرق أوكرانيا إلى كنفها.

وتتعلق الفقرة ٩ بإعادة السيطرة الكاملة على الحدود. وهذه هي النقطة التي تبدأ من عندها كييف وواشنطن قراءة مجموعة التدابير. وهي تنص بكل وضوح على أن ذلك يجب أن يتم ''ابتداء من اليوم الأول بعد إجراء الانتخابات المحلية. شريطة تنفيذ الفقرة ١١''، التي تتعلق بـ''إجراء إصلاح دستوري''، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

والفقرة ١٠ تشترط حدوث ذلك قبل نزع سلاح وانسحاب الجماعات المسلحة غير القانونية، التي تقصد بها كييف الميليشيات والقوات الروسية الوهمية التي تؤكد أوكرانيا على وجودها باستخدام مختلف الأكاذيب. واسمحوا لي مرة أخرى أن أخيب آمال بعض الحاضرين هنا اليوم: لا توجد قوات روسية في دونباس. وبالمناسبة، فإن ممثلة الولايات المتحدة اتبعت اليوم نهجا أصليا تماما، حيث أخذت تلقي علينا دروسا عن انتهاكات روسيا للقانون الدولي من خلال غزوها لبلدان أخرى. تلك كانت كلمات ممثلة الولايات المتحدة، وهي بلد ذو تاريخ طويل ومشهور في غزو الدول ذات السيادة، بما في ذلك في الآونة الأخيرة.

وكان من المفترض الانتهاء من الإصلاح الدستوري المتوخى في الفقرة ١١ بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وتدعو عناصره الرئيسية إلى تطبيق اللامركزية وسن تشريعات تمنح مركزا خاصا لدونيتسك ولوهانسك. وتشمل أحكام مينسك حق السكان في اختيار اللغة وفي التمتع بحكم ذاتي واسع النطاق وتدعم التعاون عبر الحدود مع روسيا. ولم يُنفذ أي من هذه الأحكام، بل إنها مُحيت أساسا بفعل القانون المتعلق بما يسمى إعادة إدماج دونباس، والذي دخل حيز النفاذ في ٢٤ شباط/فبراير وهو لا يتضمن أي ذكر حتى لاتفاقات مينسك.

تتعلق الفقرة ١٢ بإجراء الانتخابات المحلية بالتنسيق مع ممثلي لوهانسك ودونيتسك. وغني عن البيان أن هذه الفقرة لا يجري تنفيذها أيضا لأن كييف ترفض إجراء أي حوار.

وتتعلق الفقرة ١٣بإنشاء أفرقة عاملة لتنفيذ الجوانب ذات الصلة من اتفاقات مينسك. فمن الذي ينبغي أن يمتثل لاتفاقات مينسك، في رأي المجلس؟ وأي من هذه الفقرات تتعلق بالتزامات موسكو؟

إن القيادة الأوكرانية تتجنب بعناد الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك على الجبهة السياسية. فهي لم تكفل اعتماد تشريعا دائما في ما يتعلق بقانون الإجراءات المؤقتة للحكم الذاتي المحلي في دونباس، وهي تقوض تنفيذ صيغة شتاينماير المتعلقة بالمركز الخاص للمنطقة. وسبب تخريب كييف لاتفاقات مينسك بسيط. إنها لا تريد التسوية. وهي ليست بحاجة إلى دونباس. فما الذي يجعلها تريد عدة ملايين من المواطنين المناوئين للحكومة عشية الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩؟ إن شعبية سلطات كييف المفلسة في الحضيض. وإذا كانت تريد حقا التسوية، يتعين عليها التفاوض مع منطقة دونباس. وسيعني ذلك أنه سيتعين عليها الاعتراف بأن ما يحدث هو نزاع داخلي

أوكراني وحرب بين الأشقاء. وهذه هي الحقيقة المجردة. وسيكون ذلك انتحارا على صعيد السياسة الداخلية والخارجية. فكييف لا تملك الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ اتفاقات مينسك، ولا يمكنها أن تدمر منظومة المفاهيم المناسبة التي أوجدتها عن وجود عدوان روسي وإرهابيين تدعمهم روسيا، وهي طريقة سهلة للاختباء والحصول على الدعم من الغرب. وبسبب ذلك، سنظل نرى السياسيين من كييف يمارسون حيلهم الزائفة متمثلة في النشاط الزائد والأداء المسرحي والبيانات الطنانة.

في عام ٢٠١٥، حاول مجلس الأمن تقديم مساعدة دولية حقيقية إلى أوكرانيا. فقد كرس القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) مجموعة تدابير مينسك باعتبارها الأساس القانوني الدولي للتسوية والتي لا تزال اليوم الآلية الفعالة الوحيدة للخروج من الحالة الراهنة بالوسائل السياسية. ولا يتوهمن أحد أن أي قرار يمكن أن يكون مجديا دون أخذ إرادة سكان دونباس في الاعتبار. وكان الهدف من اقتراحنا النظر في إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام هو دعم الاتفاقات المبرمة بين كييف ودونيتسك ولوهانسك. وللأسف، فإننا نشهد بدلا من ذلك محاولات لإيجاد صيغة ما بديلة للتسوية برعاية الأمم المتحدة للاستعاضة عن الجهود التي تبذلها بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا وصيغة نورماندي، ولقلب مجموعة تدابير مينسك رأسا على عقب.

ومع ذلك، فإن عبارات التأييد التي سمعناها اليوم لاتفاقات مينسك، التي يتعين فحسب قراءتها بصورة صحيحة والاستمرار في تنفيذها، تعطينا الأمل في أننا سننجح في نهاية المطاف في إيجاد تسوية في هذا البلد الذي مزقه النزاع والذي يعاني فيه المواطنون الأوكرانيون العاديون أشد المعاناة. وروسيا مهتمة أكثر من أي طرف آخر بتحقيق النجاح في هذا الأمر. ولهذا السبب، نود أن نقترح أن يعتمد المجلس بيانا رئاسيا قصيرا جدا. وسأتلوه الآن، إذا أذنتم لي.

”يعيد مجلس الأمن دون قيد أو شرط تأكيد قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي يؤيد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي اعتُمدت ووُقعت في مينسك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥.

”ويدعو مجلس الأمن إلى ضمان تنفيذ مجموعة التدابير، بما في ذلك الوقف الشامل لإطلاق النار المنصوص عليه في هذه المجموعة، تنفيذا كاملا وشاملا ومتتابعا.

ويدعو مجلس الأمن بقوة إلى الامتناع عن أي خطوات أو خطابات تتعارض مع نص وروح القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)“.

ونأمل أن يؤكد المجلس بالإجماع من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية في أوكرانيا على أساس اتفاقات مينسك.

لا يمكنني تجنب مناقشة مسألة هامة وحساسة للغاية. أشار العديد من المتكلمين اليوم إلى إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 فوق شرق أوكرانيا في تموز/يوليه ٢٠١٤. وقد انتابنا حزن شديد جراء الحادث، شأننا شأن جميع الآخرين، وكنا نأمل في إجراء تحقيق مستقل ومحايد. ولم نكن نعتزم إثارة الموضوع اليوم، لأنه ليس له علاقة مباشرة بالتسوية السياسية في أوكرانيا. ولكن بما أن فريق التحقيق المشترك سارع بتقديم أحدث حلقة في سلسلة ملاحظاته، وذلك بوضوح كي تتزامن مع جلسة اليوم، وحيث أن بعض الوفود في هذه القاعة أطلقت، على جهل منها، موجة جديدة من المشاعر المعادية لروسيا، نود أن نقول ما يلي:

إن موقفنا بشأن المأساة التي وقعت قبل أربع سنوات لم يتغير بأي شكل من الأشكال. ونحن بطبيعة الحال ساخطون إزاء هذه الحادثة الفظيعة ونشعر بالحزن على الضحايا ونتعاطف مع أحبائهم. ونصر على إجراء تحقيق ذي مصداقية. ولا بد من تحديد الجناة الحقيقيين وراء هذه المأساة على أساس أدلة

موثوقة وتقديمهم إلى العدالة. وأود أن أُذكر المجلس بأنه فور وقوع المأساة، كانت روسيا هي من قادت إلى اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي طلب إجراء تحقيق دولي وحدد معايير واضحة جدا لهذا التحقيق. ومنذ وقوع الكارثة، زودنا الهولنديين بشكل منتظم بكل مساعدة ممكنة ودعونا بلا كلل إلى ضمان شفافية التحقيق. ودائما ما استجاب مكتب المدعي العام في روسيا بصورة فورية وكاملة لمناشدات تقديم المساعدة القانونية. ورفعنا السرية عن بيانات تصميم منظومة القذائف BUK وأرسلناها إلى القائمين على التحقيق، وقدمنا نتائج التجارب التي أُجريت على هذا النوع من القذائف بمعرفة الشركة المصنعة ”الماز – أنتي“.

كما فعلنا ما لم يفعله أي طرف آخر. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أرسلنا بيانات الرادار الرئيسي، وهي بالغة الأهمية للتحقيق، لأنه لا يمكن تزويرها. وعلى وجه الخصوص، تستبعد هذه البيانات تماما إمكانية أن تكون القذيفة التي أصابت الطائرة البوينغ ٧٧٧ قد أُطلقت من أراض خاضعة لسيطرة الميليشيات، وهو ما يصر عليه التحقيق.

كيف لنا أن نفهم رفض هولندا لإعطاء تقييم للظروف الأساسية للمأساة، مثل عدم قيام السلطات الأوكرانية بإغلاق المجال الجوي فوق منطقة النزاع أمام الطيران المدني، أو لماذا لا يوجد هناك أي شيء عن البيانات الرادارية لكييف ولا أي معلومات من مراقبو الحركة الجوية الأوكرانيين.

وأود أن أذكر المجلس بأن الولايات المتحدة لم تقدم بعد صور السواتل، التي أعلنت عن وجودها فور وقوع الكارثة. وبدلا من أن يراعي فريق التحقيق المشترك الحقائق الملموسة والتي لا يمكن إنكارها، فإنه يتلاعب ببيانات الشبكات الاجتماعية التي لا يمكن التحقق من صحتها. وعلاوة على ذلك، وحتى قبل الانتهاء من التحقيق، أطلق الفريق ضد روسيا مجموعة من الادعاءات التعاقبية بروح الجملة البريطانية ”من المرجح جدا“.

ولا يزال المحققون الأوروبيون يقوضون مصداقيتهم من خلال توجيه الاتهامات قبل أن ينتهي التحقيق.

وكل هذا يدل على عدم الاستعداد للانخراط بجدية في التحقيقات ويؤكد الدوافع السياسية والأيديولوجية للبحث عن الجناة. وبدلا من ذلك، أبلغنا وزير الشؤون الخارجية في هولندا بمطالبة هولندا وأستراليا روسيا بأن تعترف بذنبها. وسأمتنع عن التعليق على مضمون الرسالة، لا سيما لهجتها، لأنني لا أريد أن أحرج الوزير الهولندي. بيد أنني أود أن أذكر المجلس مرة أخرى، إن كان لا بد من تذكير، بأن الإنذارات النهائية غير مسموح باستخدامها لأي أحد عند التحدث إلى روسيا.

ونؤكد مجددا استعدادنا لتقديم كل مساعدة ممكنة إلى تحقيق مستقل وشفاف حقا. ولا يمكننا أن نقبل استنتاجات فريق التحقيق المشترك التي لا أساس لها من الصحة. وبالنظر إلى الأساليب القذرة التي تستخدمها بعض الدول اليوم، فلا يمكننا أن نثق إلا في التحقيقات التي تشارك فيها روسيا مشاركة كاملة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل هولندا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بلوك (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا لملاحظات ممثل الاتحاد الروسي بشأن رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، ولكننا لم نسمع في الواقع أي شيء جديد. ونحن ندرك أن الناطقين باسم روسيا ووسائط الإعلام التي تسيطر عليها الدولة يحاولون بصورة روتينية نزع المصداقية عن تفاصيل التحقيق، وتشكك في استقلالية ومهنية وحياد فريق التحقيق المشترك، وتواصل نشر نظريات بديلة مستحيلة بشأن إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. وذلك تصرف مؤلم جدا لأقارب الضحايا.

ومن المخيب جدا للآمال أنه، حتى في هذه القاعة، فإن ممثل روسيا لم يعترف بالحقائق الثابتة التي أكدها فريق التحقيق

المشترك، استنادا إلى أدلة دامغة. وحتى الآن، لم تبد السلطات الروسية أي اهتمام بالتوصل إلى الحقيقة وإحقاق العدالة وتنفيذ المساءلة، كما يطالب بذلك القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وأود أيضا أن أذكر المجلس بأن جهودنا الرامية إلى إنشاء محكمة دولية من خلال المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد أعاقها استخدام روسيا لحق النقض. ونرى أن ذلك يبين مدى أهمية انخراط روسيا في محادثات ثنائية مع هولندا وأستراليا، لأنها هي المحفل المناسب لمناقشة مسؤولية روسيا عن دورها في إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17.

وبالتالي، نحث الاتحاد الروسي على قبول دعوتنا إلى المشاركة في هذه المحادثات المتعلقة بمسؤولية الدولة عن دورها في إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

السيد كليمكن (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية، وعلى تفانيكم الشخصي من أجل التصدي لعدوان روسيا ضد بلدي. كما أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الهامة. وبطبيعة الحال، أود أن أشكر الوفود الأخرى على ما أعربت عنه من مشاعر التضامن القوي وإدانتها الموحدة لسياسات الكرملين الانتقامية.

عندما بدأ ممثل الاتحاد الروسي بيانه، اعتقدت أنه قد فهم بعض النقاط المهمة. ولكن، بينما بدأ في تكرار خطاب التلفزيون الروسي المعتاد، أدركت أننا بصدد نفس القصة المعروفة. وبالتالي، يمكنني أن أواصل بياني، لأننا نعلم جيدا كيف بدأت كل شيء – بالغزو الروسي لأوكرانيا. ونحن لا نحتاج لتكرار تلك الحقائق.

ونحن نعلم جميعا أن القوات الروسية الموجودة على أراضينا لا تقتل وتطلق النار على أبناء وطني فحسب. ففي الأسبوع الماضي، كشف محققو فريق التحقيق المشترك بوضوح دور روسيا في إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. وكما كنا نعلم جميعا، ولكن يمكننا أن تثبت ذلك الآن بشكل كامل، فإن منظومة قذائف ''بوك'' الروسية جيء بها من قاعدة عسكرية بالقرب من كارسك. وقد أسقطت طائرة ركاب ثم عادت إلى روسيا. وأود أن أشكر وزير الشؤون الخارجية الهولندي على بيانه الهام في هذا الصدد.

وفي الواقع، فإني لم أتفاجأ بتاتا برد فعل روسيا على إعلان فريق التحقيق المشترك. فقد شهدنا نفس السلوك فيما يتعلق بالهجمات الكيميائية في سورية وفي سالزبري. في البداية، ينكر كل شيء وينشر العشرات من الروايات التي لا علاقة لها بالواقع. وعندما افتُضح في حالة التلبس، يرفض الاعتراف باستنتاجات هيئات التحقيق بحجة عدم المشاركة في تلك التحقيقات. كما يشتكي من أن أي رواية من رواياته الغريبة والعجيبة للأحداث لم تؤخذ بعين الاعتبار. وأساسا، ما من شيئ جديد، وهو أمر محزن جدا.

ولا يساورنا أدنى شك في أن إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 كان عملا إرهابيا. وبحلول ١٢ حزيران/يونيه، ستكون أوكرانيا قد قدمت مذكرة إلى محكمة العدل الدولية مشفوعة بأدلة إضافية على انتهاكات روسيا للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ومرتكبو هذه الجريمة وغيرها من الجرائم سيحاسبون والعدالة سيتم إحقاقها.

وبينما نتكلم هنا اليوم في هذه القاعة، ما زال العنف يجتاح منطقة دونباس. وقد ترك النزاع ٤,٤ مليون شخص في حالة إنسانية مزرية للغاية والتكلفة الإنسانية في تصاعد مستمر. وهؤلاء الأشخاص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات والسلع الأساسية. وكل شيء – الهياكل الحيوية للمياه والكهرباء والنقل، قد دُمر. وينطبق الأمر نفسه على المرافق والخدمات الصحية.

والمتقاعدون لا يستطيعون الحصول على معاشاتهم التقاعدية لأن حكومة أوكرانيا لا يمكنها الوصول إلى هؤلاء الناس بصورة مباشرة. ويضطرون للعبور إلى مناطق أوكرانيا الخاضعة لسيطرة الحكومة لتلقي مدفوعاتهم المستحقة. والقصف اليومي والأعمال العدائية المسلحة هي واقع حياة أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من الأوكرانيين الذين يعيشون على جانبي خط التماس.

فالمنطقة، وفقا للأمم المتحدة، قد أصبحت أشد قطعة أرض ملوثة بالألغام في العالم. وقبل أسبوعين، جاءت إحدى الرسائل التذكيرية على نحو سافر بتكلفة العدوان الروسي. وفي ١٨ أيار/مايو، قصفت قوات الاحتلال الروسية بالمدفعية من عيار ١٥٢ مليمتر مناطق سكنية في قرية ترويتسكي في منطقة لوهانسك. قتل مدنيان، منهم طفل.

وفيما يتعلق بجميع الآثار المترتبة على الادعاء الروس بأنهم ليسوا في أوكرانيا، لدي صورة بسيطة جدا أعرضها على مجلس الأمن، صورة داريا كازيميروفا. قبل ثلاثة أيام، بلغت من العمر ١٥ عاما، وبالأمس قتلت في الفناء الخلفي لمنزلها بقذيفة عيار ١٢٢ مليمتر، محظورة بموجب اتفاقات مينسك أطلقتها جهات تعمل بالوكالة عنهم. لذلك، أود أن أسأل الممثل الروسي إن كانت القذيفة أطلقت من ما يسمى بالقافلة الإنسانية الأخيرة، إن كانت الجهات العاملة بالوكالة عن الروس اشترت أسلحة وذخائر ثقيلة من المتجر المحلي، أم أنها تمكنت من نسخ جميع الأسلحة القادمة إلى أوكرانيا. للأسف، أنا أطرح سؤال بلاغي ولا يحتاج إلى إجابة، لا سيما من الاتحاد الروسي. هذا يتطلب الشعور بقدر من المسؤولية.

لا تزال أوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بالسلام وباتفاقات مينسك، ونحض الاتحاد الروسي على أن يحذو نفس الحذو ويتوقف عن إنكاره المستمر لمسؤوليته كطرف في النزاع. لقد استمعنا للتو للسرد المعتاد من الاتحاد الروسي، الذي يؤثر في الواقع تأثيرا مدمرا على الحالة على أرض الواقع. لقد أسفر القصف الروسي عن الكثير من الخسائر في صفوف الأفراد العسكريين والسكان المدنيين. نحن نتكلم عن مئات الدبابات ومدافع هاوتزر وقاذفات الصواريخ المتعددة التي جاءت بها روسيا إلى إقليم أوكرانيا. وأنا أعني المئات، ومعظمها مصيره غير معروف. ويعثر عليها غالبا مموهة أو مخبأة وجاهزة للمزيد من العنف.

إن أنشطة سلطات الاحتلال الروسي تتسبب بالفعل في كارثة بيئية في دونباس. عمليات إطلاق النار التي تقوم بها روسيا في منطقة محطة تنقية المياه في دونيتسك جعلت هذا المرفق من مرافق البنية التحتية الحيوية غير صالح للعمل تماما. وتعتزم إدارة الاحتلال إغلاق المضخات في منجم يونكوم، وهو موقع للتجارب النووية السوفياتية في عام ١٩٧٩، مما يهدد بحدوث تلوث إشعاعي لمياه الشرب. لقد أخفقت روسيا حتى في توفير الضمانات الأمنية الضرورية لإصلاح وصيانة الهياكل الأساسية المدنية الحيوية على طول خط التماس.

تواجه بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قيودا صارمة على حرية حركتها من جانب القوات العسكرية الروسية ووكلائها. إن تخويف المراقبين أمر عادي تماما الآن ويحدث بشكل يومي تقريبا دون أي رد فعل من موسكو أو إدارة الاحتلال التابعة لها. باختصار، يمكننا أن نرى أن روسيا وأنشطتها العسكرية المستمرة في الأراضي المحتلة لا تزال تشكل عقبة أساسية أمام أي نوع من أنواع الخيارات السلمية.

بمجرد أن تقرر موسكو وقف العنف – وحتى الآن لا وجود لقرار من هذا القبيل – سينتهي الصراع. وأحض الاتحاد الروسي على اتخاذ ذلك القرار. إنه من أهم الخطوات التي يمكن أن تدعم نشر قوة حفظ سلام كاملة صادر لها تكليف من الأمم المتحدة في جميع أنحاء الأرض المحتلة في دونيتسك ولوهانسك. ونحن على ثقة من أن عملية من هذا القبيل يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن وتهيئة الظروف اللازمة لإحراز تقدم حقيقي بشأن

تنفيذ اتفاقات مينسك، وتولي المسؤولية على الأرض وإنقاذ حياة الناس. من شأن هذا تمهيد الطريق لإحراز تقدم في تنفيذ خطوات أخرى بموجب اتفاق مينسك، وبالطبع تنظيم وإجراء الانتخابات المحلية، التي نحتاج بالتأكيد إلى إجرائها. لقد وجهنا هذه الرسالة من قبل بصوت عال وواضح، وأود أن أشدد عليها اليوم، بمناسبة اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذي تقرر في الواقع بمبادرة من أوكرانيا.

نحن ندعو إلى الإدماج الكامل لكامل منطقة دونباس، وسنرحب بعودة مواطنينا. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أقرت حكومة بلدي برنامج الدولة للإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع في المناطق الشرقية من البلد للسنوات الثلاث التالية. وهو يركز على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من النزاع، وتحسين الرفاه، واستعادة الحياة الطبيعية للناس الذين عانوا تحت الاحتلال الروسي خلال السنوات الأربع الماضية. وبطبيعة الحال، فإن أوكرانيا في كل ذلك تشعر ببالغ الامتنان للمساعدة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين. خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ ستكون أكثر فائدة في التلبية الفعلية لاحتياجات ملايين الأشخاص المتضررين من النزاع في دونباس. إن جرى تمويلها بالكامل، سوف تساعد في إحداث فرق كبير بالنسبة لـ ٢,٣ مليون شخص على الأقل.

وبالإضافة إلى تسليط الضوء على الحالة في الأراضي المحتلة في دونباس، من المهم حقا أن نحافظ على التركيز بشكل خاص على احتلال روسيا للقرم. إن أعمال الاتحاد الروسي هناك تشكل أشنع الانتهاكات الصارخة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. إنها تتحدي قواعد ومعايير القانون الدولي وتشيع جوا من الخوف والكراهية. لقد أسفر الاحتلال عن العسكرة المعجلة للقرم. لقد زادت روسيا قدرتها العسكرية هناك إلى أكثر من المثلين، وتواصل إعداد البنية التحتية العسكرية في القرم لنشر الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال تجديد مرافق تخزين الرؤوس الحربية النووية التي تعو إلى الحقبة السوفياتية. اليوم، في الواقع، فإن القرم قاعدة عسكرية ضخمة كثيرا ما تستخدم للتدخلات الروسية في مناطق بعيدة، بما في ذلك سورية. وقد رد النظام السوري الجميل بإرسال وفد إلى القرم والاعتراف بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين اللتين تحتلهما روسيا بوصفهما جمهوريتين مستقلتين.

ولا يزال الاحتلال يتسم بالانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقمع التام لأي معارضة والاضطهاد المنهجي للتتار والأوكرانيين في القرم – أي شخص ضد الاحتلال، عموما – إلى جانب أعمال القتل والاختفاء القسري والتخويف والاعتداءات على تتار القرم والهوية والثقافة الأوكرانية. السجناء السياسيون الآن حقيقة محزنة في القرم التي تحتلها روسيا، وكذلك في روسيا ذاتها، في الواقع. إن أبناء بلدي الشجعان يقاتلون الآن من أجل حياتهم، ومن أجل الحرية والعدالة. في ١٤ أيار/مايو، وجه أوليغ سينتسوف، المخرج السينمائي الشهير الذي زج به وراء القضبان في روسيا لمعارضة الضم غير الشرعي للقرم، هذه الكلمات البسيطة جدا إلى شعب أوكرانيا؛

> ”أعلن أنا، أوليغ سنتسوف، المواطن الأوكراني، الذي أصدرت محكمة روسية بصورة غير قانونية عليه حكما بالسجن وأقبع حاليا في السجن في مدينة لابيتنانغ، إضرابا مفتوحا عن الطعام اعتبارا من ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨. والشرط الوحيد لإنهائه هو إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الأوكرانيين في إقليم الاتحاد الروسي.“

وأضاف أنه على استعداد للموت من أجل حرية أبناء بلده الذين احتجزتهم روسيا بصورة غير قانونية وأصدرت عليهم أحكاما. وقد بدأ السيد فلاديمير بالوخ، السجين السياسي في القرم التي تحتلها روسيا، إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ ١٩ آذار/مارس احتجاجا على الحكم عليه بناء على تهم باطلة.

السبب الحقيقي لمحاكمته هو ببساطة موقفه المؤيد لأوكرانيا والعلم الأوكراني الذي يرفرف في ساحة منزله.

وقد أصبح أمير حسين كوكو، ناريمان محمديمينوف، شيرين مصطفييف، آدم صمدلييف، ياسر أربيلاييف وكثيرون آخرون من تتار القرم أهدافا خاصة للقمع على يد سلطات الاحتلال. إنهم بحاجة الآن إلى دعم كل من يثمن الحرية وحقوق الإنسان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة الهامة، لكي أحض أعضاء المجلس ومجتمع الأمم المتحدة الأوسع على الانضمام إلى دعوتنا روسيا كي تخلي سبيلهم.

ولا تزال روسيا تتجاهل الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية قبل عام والذي يلزمها، من بين أمور أخرى، بالامتناع عن الإبقاء على قيود أو فرضها على قدرة تتار القرم على المحافظة على مؤسساتهم التمثيلية، بما في ذلك ''المجلس''، فضلاً عن ضمان إتاحة التعليم باللغة الأوكرانية. وعلى الرغم من الصياغة الواضحة جداً للأمر، انقضى عام كامل واصلت خلاله روسيا فرض حظرها على ''المجلس'' وتجاهلها لجميع أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن القرم.

ولا هم لروسيا سوى منع البعثات الدولية لرصد حقوق الإنسان من الوصول وإبداء أقصى الازدراء لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال ومواصلة الممارسة المتمثلة في إرغام سكان القرم على الخدمة في القوات المسلحة للاتحاد الروسي. وهذه أمثلة على استجابة روسيا لمطالب المجتمع الدولي. وقائمة الانتهاكات لا نهاية لها من الناحية العملية. فمنذ أسبوعين فقط، في ١٥ أيار/مايو، افتتحت روسيا جسراً عبر مضيق كيرش. وندين بشدة عملها هذا ونعتبره انتهاكاً آخر لسيادتنا. وأوكرانيا ممتنة للبلدان التي أدانت بالفعل هذه المحاولة لترسيخ الاحتلال غير الشرعي للقرم. ونحث جميع الدول والمنظمات الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، على دعم هذا الموقف.

كما أن روسيا تحاول تغيير التركيبة السكانية لشبه الجزيرة. ومنذ بدء الاحتلال، جلبت السلطة القائمة بالاحتلال عمداً عدداً هائلا من المستوطنين. وقد جلبت المستوطنين من عدة مناطق مختلفة وخلقت ظروفاً لا تطاق للسكان المحليين في محاولة لإجبارهم على المغادرة. وأود أن أُذكّر الوفد الروسي بأن هذه الممارسة تشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. وقد ناشدنا مراراً وتكراراً الاتحاد الروسي الرجوع عن احتلاله غير القانوني للقرم ووقف عدوانه، بما في ذلك سحب تشكيلاته المسلحة من الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا والتنفيذ الكامل لالتزاماته بموجب اتفاقات مينسك. وريثما يتم ذلك، فإن مسألة العدوان الروسي ينبغي أن تظل أولوية عالية على جدول أعمال المجلس.

في الختام، أود أن أُعرب مرة أخرى عن امتناني على رسائل التضامن مع أوكرانيا المعرب عنها أثناء هذه المناقشة.

وهناك بند آخر ينبغي أن أذكره وقد أشار الممثل الروسي إليه أيضاً. تلقينا للتو أخباراً مأساوية من كييف. فقد قُتل أركادي بابتشنكو، وهو صحفي روسي معروف معارض للنظام الروسي، بالقرب من شقته في كييف. وقبل وصوله إلى أوكرانيا، كان قد اضطر لمغادرة روسيا عقب هجمات وتهديدات موجهة ضده وضد أفراد أسرته. وتوجه إلى براغ ومنها إلى كييف. واستمر في الكفاح من أجل روسيا ديمقراطية، انطلاقا من أوكرانيا. وبطبيعة الحال، فإن موسكو ما فتئت تنظر إليه باعتباره عدوا. وفتحت شرطتنا بالفعل تحقيقاً. ومن السابق لأوانه القول من الذي يقف وراء الهجوم، ولكن استنادا إلى معرفتنا بحالات مماثلة، لدينا سبب قوي للاعتقاد بأن روسيا مستعدة لاستخدام هذا الأسلوب وغيره لزعزعة استقرار أوكرانيا عن طريق أعمال الإرهاب والتخريب والاغتيالات السياسية.

وأود أن أشكر الجميع مرة أخرى على دعمهم وتضامنهم مع أوكرانيا. إنني يؤلمني الحديث عن هذه المسألة، وهي مسألة

حياة أو موت بالنسبة للعديد مواطني الأوكرانيين. ولا أرغب في شيء أكثر من التمكن من إبلاغ المجلس بأننا توصلنا إلى حل للنزاع. ولكن بما أن نهايته للأسف لا تلوح في الأفق بالمرة، فلن ندخر جهداً لكفالة إقامة العدل وتحمل الدولة الروسية المسؤولية الكاملة عن عدوانها وانسحابها من جميع الأراضي المحتلة، في دونباس والقرم على السواء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتوخى الإيجاز. كما قلت اليوم، ألمحَ وزيرُ الخارجية الأوكراني إلى الرواية التي سيقدمها بلده لمقتل الصحفي أركادي بابتشنكو. وأعتقد أن نظام العدالة في أوكرانيا، الذي نعرف قيمته، سيكتشف بلا شك طرف خيط يؤدي إلى روسيا، كما تعهدنا في المجلس اليوم.

ثانياً، لقد ذكرتُ القرم، أو بالأحرى أن الوزير ذكر القرم للتو. وأنا متأثر بقلقه على القرم ومعاناة الناس هناك. ولدي نصيحة أسديها له. ينبغي ألا يقلق بشأنهم؛ فهم سعداء تماماً. ونحن اليوم نناقش أوكرانيا، لا القرم. فالقرم جزء من روسيا. وحان الوقت لقبول تلك الحقيقة والمضي قدما وفقا لذلك.

وأريد أن أقول إنني أحزن على جميع الذين قُتلوا في هذا النزاع العبثي، بما في ذلك داريا كازيميروفا، التي رأينا صورتها للتو. وأحزنُ على جنود الجيش الأوكراني الذين ماتوا وقوداً للحرب في هذا النزاع العبثي. وأحزن على جميع الأوكرانيين الذين لقوا حتفهم هناك، بمن فيهم أولئك الذين لقوا حتفهم للأسف في دونباس، ضحايا للأسلحة الأوكرانية. وهناك العديد من الأشخاص الذين لاقوا مصيراً مماثلاً لداريا كازيميروفا، كما يعلم الوزير تمام العلم. وينبغي ألا ينسى إحضار صورهم في الجلسة المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.